التعويل على الغرض
في الأحكام النحوية والتصريفية

إعداد

د/ سيد فوزي سيد علي

المدرس في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط

التعويل على الغرض في الأحكام النحوية والتصريفية

سيد فوزي سيد علي

القسم : اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر فرع أسيوط، مصر.

البريد الالكتروني: sayedali.47@azher.edu.eg

الملخص:

يعرض هذا البحث أثر الغرض ودوره في بناء الأحكام النحوية والتصريفية، وكيف اتخذه النحاة أساسًا لبناء أحكامهم، فعولوا عليه في وجوب الحكم أو منعه أو جوازه، أو استدلال لمذهبهم. ويوضح البحث ـ أيضا ـ أثر الغرض في العدول عن الأصل سواء بالتقديم والتأخير، أو الحذف أو غير ذلك، كما في تقديم الخبر على المبتدأ، وحذف الفاعل، وحذف المفعول. كذلك يهدف البحث إلى جمع الأحكام النحوية والتصريفية التي عول فيها النحاة على الغرض، ودراستها.

الكلمات المفتاحية: التعويل، الغرض، الأحكام، النحوية، التصريفية .

Relying on purpose in grammatical and morphological judgments

Syed Fawzi Syed Ali
Department, Linguistics Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut Branch, Egypt.
Email: sayedali.47@azher.edu.eg

Abstract:
This research presents the effect of the purpose and its role in building grammatical and morphological rulings, and how grammarians took it as a basis for building their rulings, so they relied on it in the necessity, prohibition, or permissibility of ruling, or as an inference for their doctrine. The research also shows the effect of the purpose in revoking the original, whether by presentation and delay, or deletion or otherwise, as in presenting the news on the initiator, deleting the subject, and deleting the object. The research also aims to collect grammatical and morphological rulings in which grammarians relied on the purpose, and to study them.

Keywords: Dependency, Purpose, Judgments, Grammatical, Inflection.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الأخيار المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فإن من سنن العرب في كلامهم مراعاة المقاصد والأغراض، فابتعدوا عن كل محظور يلزم منه نقض الغرض المقصود، حتى يتحصل المطلوب، والدليل على ذلك ما نجده في كتاب الخصائص، فقد عقد فيه ابن جني بابًا لذلك، وهو: "باب في الامتناع من نقض الغرض" ذكر فيه أن العرب تحامت من نقض أغراضها، وذكر لذلك أمثلة وشواهد(١).

والنحو العربي ليس علما يهتم بالإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم أيضا بمعاني الكلام وأغراضه ومقاصده، وقد فطن النحويون إلى ذلك، فوقفوا على الغرض المقصود، وعولوا عليه في بناء أحكامهم، حتي صار قاعدة يجب مراعاتها عند تقعيد قاعدة، أو إصدار حكم، أو استدلال على رأي.

وهذا ما لفت نظري فأردت إلقاء الضوء على الأحكام النحوية والتصريفية التي عول فيها النحاة على الغرض، بمحاولة متواضعة في

(١) الخصائص ٣/٢٣٥- ٢٤٣.

الكشف عن هذا الجانب، ومن ثم جاءت فكرة البحث تحت عنوان: {التعويل على الغرض في الأحكام النحوية والتصريفية}

وقد دعاني إلى دراسة هذا الموضوع عدة أسباب منها :

١. أنَّ هذا الموضوعَ لم ينلْ حظَّه من البحث، فلم يفرد برسالةٍ جامعيَّةٍ متخصصة، أو بحث علمي يجمع الأحكام النحوية والتصريفية المتناثرة التي عول فيها النحاة على الغرض، فالدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع تناولته من أوجه مختلفة، أما الوقوف على الأحكام النحوية والتصريفية التي عول فيها النحاة على الغرض فلم تطله أيدي الباحثين أو الدارسين.
٢. إظهار أثر الغرض ودوره في بناء الأحكام النحوية والتصريفية.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما المقدمة، ففيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والدراسات السابقة.

وأما التمهيد، فتناولت فيه مفهوم الغرض، وأثره في الأحكام النحوية والتصريفية.

وأما المبحث الأول، فعنوانه: التعويل على الغرض في منع الحكم النحوي، وأكثر مسائل البحث جاءت في هذا المبحث، الأمر الذي رَجَّحَ

تقديمَه على غيره من المباحث.

وأما المبحث الثاني، فعنوانه: التعويل على الغرض في وجوب الحكم النحوي.

وأما المبحث الثالث، فعنوانه: التعويل على الغرض في جواز التقديم والحذف وغيرهما من عوارض التركيب.

وأما المبحث الرابع، فعنوانه: مراعاة الغرض في الأحكام التصريفية.

وقد رتبت المسائل في كل مبحث حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته. ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بفهرس المصادر والمراجع.

وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ومن هذه الدراسات:

١. من صور الامتناع من نقض الغرض د/ محمود على شحاتة، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الثاني والعشرون، عام ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، الذي لم يتجاوز عدد مسائله ثلاث عشرة مسألة.
٢. نقض الغرض وأثره في الدرس النحوي د/ الضبع محمد عبد الرحيم، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجرجا، العدد التاسع عشر للعام ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، الجزء الخامس، وبعد الاطلاع على البحث أثبتُ

الآتي:

أولا: انفرد بحثي بثلاثين مسألة عول فيها النحاة على الغرض [١].

ثانيا: اشترك بحثي مع البحث الآخر في إحدى عشرة مسألة [٢].

---

(١) وهي: وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل – تثنية المجموع جمع تكسير– الإخبار عن الجثة بظرف الزمان – الجمع في تعدية الفعل بين الهمزة، أو التضعيف، وبين حرف الجرّ – نعت النكرة بمعرفة – تأكيد الاسم الظاهر بمضمر – توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو "الذي ضربت زيد – إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب بدل كلّ من كل – إبدال النكرة من المعرفة – دخولُ (يا) على ما فيه الألف واللاّم في الاختِيار – ندبة المنكر والمبهم – ترخيم العلم الثلاثي المجرد من هاء التأنيث – ترخيم المندوب والمستغاث – شرط الجملة التي تقع صلة – شرط الجملة التي تقع صفة – التزام حرف الجحد مع (ما زال) وأخواتها – تنكير الحال – تنكير المـــُمَيـــِّز – حذف نون التثنية مع الإضافة – تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان – ذكر (يا) في الاستغاثة – تقديم الخبر على المبتدأ – حذف المفعول لغرض لفظي أو معنوي – العُدول عن الاسم إلى لفظ الفعل في خبر كاد وأخواتها – منع تصغير ما هو أقل من ثلاثة أحرف – منع تصغيرَ الفعل – منع إدغام ما كان عينه ولامه من جنس واحد – الملحق لا يعل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف – إبدال الهمزة واوا في مضارع" أخذذ " على بناء دحرج – حذف نون التوكيد.

(٢) وهي : إقامة المفعول له مقام الفاعل – حذف عامل المصدر المؤكد – حذف الحال – إضافةُ الشيء إلى نفسه – تأكيد الاسم الظاهر بمضمر – حذف المؤكد وبقاء توكيده – تأكيد النكرة توكيدًا معنويًا مشترك – زيادة الحروف وحذفها وإعمال معانيها – منع إلحاق علامة التأنيث لما فيه علامة – إبدال الياء من الواو المدغمة في "ديوان" ومنع إبدال الواو ياء – إدغام الملحق.

ثالثا: يوجد فرق بين البحثين في الدراسة والتحليل.

٣. نقض الغرض بالرتبة، أ.د/ حامد عبد المحسن الجباني، الباحث/ حيدر حسين عبيس، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد الثامن والعشرون لعام ٢٠١٦م. وهو بحث صغير يقع ــ كاملا ــ في أربع عشرة صفحة، ولم يلتقِ مع بحثي في مسألة واحدة، فضلا عن الاختلاف في الدراسة والتحليل.

والله أسأل التوفيق والسداد.

التمهيد: الغرض مفهومه وأثره في الأحكام النحوية والتصريفية

الغَرَضُ في اللغة: الهدف الذي يرمى فيه، وفهمتُ غَرَضَكَ، أي قصدك(١)، أو هو الغاية من الشيء.

الغرض في الاصطلاح: ذكر الرماني أن الغرض: مقصد يظهر فيه وجه الحاجة إليه والمنفعة به، وله أسباب تطلب من أجله، فالغرض في النحو تبيين صواب الكلام من خطأ على مذهب العرب بطريق القياس(٢).

فمفهوم الغرض يدور حول الهدف والقصد والغاية من الشيء، وهو الذي عليه مدار البحث، ومنه ما يتعلق بالأبواب النحوية والتصريفية، ومنه ما يتعلق بالأمور اللفظية أو المعنوية وغير ذلك.

والغرض له أثر واضح في الأحكام النحوية والتصريفية؛ وقد أدرك النحويون ذلك، فعولوا عليه في بناء أحكامهم أو الاستدلال لمذهبهم.

فلو نظرنا إلى قول ابن جني: "وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه، ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة؛ نحو الذي ضربت نفسه زيد على أن يكون

---

(١) الصحاح (غ ر ض) ١٠٩٣/٣.
(٢) رسالة الحدود ص ٦٧، ٦٨.

"نفسه" توكيدًا للهاء المحذوفة من "ضربت"، وهذا مما يترك مثله كما يترك إدغام الملحق إشفاقًا من انتقاض الغرض بإدغامه"(١).

كيف عول على الغرض في منع حذف الحال وكذلك منع توكيد الهاء المحذوفة من الصلة، إضافة إلى عدم استحسانه حذف الحال مراعاة للغرض أيضا .

وقول ابن الوراق ــ أيضا ــ : "واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يجز أن يكون خبره ظرفا لزمان، كقولك: زيد يوم الجمعة، وإنّما امتنع من ذلك لأن الغرض في الخبر إفادة المخاطب، فلا يجوز أن يجهله، وقد علمنا أن زيدا وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزّمان، حيا كان أو ميتا، فلمّا كان هذا الخبر يعلمه المخاطب، لم يستفد به، فوجب أن يسقط التّكلّم به، إذ لا فائدة فيه"(٢). كيف عول في منع الإخبار عن المبتدأ بظرف الزمان إذا كان المبتدأ جثة على الغرض من الخبر.

وكذلك لما كان الغرض من الحروف إرادة الاختصار لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك؛ لأن العرب قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٠.
(٢) علل النحو ص: ٢٦٧.

يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمَّا اعتزموه[١].

وأيضا لما كان الغرض من الحال إنما هو بيان هيئة الفاعل، والمفعول، أو الخبر، كما في نحو : "جاء زيد راكبًا"، و"ضربت اللص مكتوفًا"، وكان ذلك البيان حاصلا بالنكرة أوجبوا تنكير الحال احترازًا عن العبث والزيادة بلا غرض [٢].

وأيضا جواز حذف الفاعل، وحذف المفعول، إنما يجوز إذا كان في الحذف غرض. وكذلك تقديم الخبر على المبتدأ .

وكذلك يمتنع إدغام الملحق وإن اجتمع فيه مثلان إشفاقًا من انتقاض غرض الإلحاق بإدغامه.

وكذلك عدَّ النحاة حذف نون التوكيد من الشاذ في الاستعمال الضعيف في القياس مراعاةً للغرض؛ لأن الغرض من التوكيد إنما هو التحقيق والتشديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقض الغرض[٣].

وهكذا نجد أن الغرض له أثرٌ واضحٌ غير منكور في أحكام النحو والتصريف فهو من الأمور التي عول عليها النحاة كثيرًا في أحكامهم، كما سبق.

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/٢٧٦.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٣٠.
(٣) الخصائص ١/١٢٧.

المبحث الأول

التعويل على الغرض في منع الحكم النحوي.

منع النحويون بعض الأحكام النحوية، وعولوا في ذلك على الغرض، ومن هذه الأحكام:

١. وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل :

مما هو مقرر في علم النحو أن الغرض من وضع الضمائر التوصل إلى الاختصار، وهو أصل وضع الضمائر، فهي تمثل مظهرًا من مظاهر الإيجاز والاختصار الذي اتسمت به اللغة العربية، فهي نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضربٍ من الإيجاز والاختصارِ، وأيضا لرفع اللبس.

قال ابن الخباز: "وإنما جيء بالمضمر للاختصار، ورفع اللبس. أما الاختصار: فمن أدل دليل عليه قوله ــ تعالى ــ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ... ﴾، فذكر عشرين جمعًا، ثم قال: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[(١)] فكنى عن عشرين اسمًا بحرفين وهما الهاء والميم. وأما رفع اللبس: فلو قلت مكان فعلت: فعل زيد، لتوهم أنك تخبر عن غائب"[(٢)].

ووضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل يأبى ذلك الغرض؛

---

(١) من الآية: (٣٥) سورة الأحزاب.
(٢) توجيه اللمع ص٣٠١، ٣٠٢.

ولذلك كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ إذ الأصل أن الضمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه المتصل؛ لأن الغرض من وضع الضمير التوصل إلى الاختصار، ووضع المنفصل موضع المتصل ينافي ذلك الغرض(١).

يقول ابن مالك: "ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتَى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر إلا في مواضع مخصوصة، كثاني ضميرين أولهما غير مرفوع نحو: "سلنيه"، أو مرفوع بـــ"كان" أو إحدى أخواتها نحو: "الصديق كنته""(٢).

ومن هنا فلا يعدلون إلى الضمير المنفصل إلا عند تعذّر المتصل؛ لأنّه أخصر، فالتزموه ما لم يمنع مانع، ويتعذّر الاتصال؛ لضرورة نظم كقول الشاعر:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إيَّاهُمُ الأرضُ فِي دهر الدَّهَارِيرِ(٣)

---

(١) شرح ابن الناظم ص: ٣٧.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١.
(٣) من البسيط للفرزدق في ديوانه ص١٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك١٥٦/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص٨٧. ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في الخصائص ٣٠٨/١، واللمع ص١٠٣، ولم أقف عليه في ديوانه.
الشاهد: قوله: "قد ضمنت إياهم الأرض" حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية، والأصل والقياس: "ضمنتهم الأرض".

أو تقدم الضمير على عامله، كقوله ــ تعالى ــ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أو كونه محصورا بـــ(ألا) أو بـــ(إنما)، كقوله ــ تعالى ــ : ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[1]، أو كون العامل محذوفًا أو معنويًّا، نحو: "إياك والشر"، و"أنا زيد"؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي[2].

٢. تثنية المجموع جمع تكسير:

الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة؛ ولذلك لم يجز – في الغالب– تثنية المجموع؛ لأنه نقض الغرض؛ فالغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتثنيةُ تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافِعان، فلا يجوز اجتماعُهما في كلمة واحدة.

وقد يثنى الجمع، قالوا: إبل وإبلان، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثلَه، فثنّوه. وقالوا: "لِقاحان سَوْداوان"، و"لِقاحٌ" جمعُ "لِقْحَةٍ"، وقالوا: "جِمالان" يريدون قطيعَيْن منها[3]. وعليه قول الشاعر:

هُمَا إِبلانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ ... فَعَنْ أَيِّها مَا شِئْتُمُ فتَنَكَّبُوا[4]

---

(١) من الآية: (٤٠) سورة يوسف.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ١/٩١-٩٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢/٣٢٨، ٣٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٠٩.

(٤) من الطويل لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد، ص٤١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٢٩، وتاج العروس ٢٧/٤١٥، ولعَوْف بن عَطِيَّة التَّيْمِيّ في الأصمعيات ص ١٦٧.

ووجه ذلك: أنه أنزله منزلة القطيعين والنوعين والجنسين، وما أشبه ذلك، مما يصور معنى التثنية فيه؛ لأنه لا يجوز تثنية المجموع غالبًا، لأنه نقض الغرض؛ لأن الجمع يفيد التكثير، والتثنية تفيد التقليل، وليس ذلك مثل جمع الجمع؛ لأن من جمع الجمع فائدة التكثير والمبالغة(١).

وفي الحديث: (مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً)(٢).

فالقياس والباب في الجمع أن لا يجمع إلا فيما جمعته العرب، وكذلك الجمع لا يثنى إلا فيما ثنته العرب، وإنما ثنته العرب فيما يذهبون فيه مذهب شيئين مختلفين، كقولهم: إبلان أرادوا إبل قبيلة وإبل قبيلة أخرى، أو إبلا سوداء وإبلا حمراء، كأنهم قالوا قطيعان من الإبل. وقالوا: "لِقاحان سَوْداوان" حكاه سيبويه، وإنَّما "لِقاحٌ" جمعُ "لِقْحَةٍ"، وقالوا: "جِمالان" يريدون قطيعَيْن منها(٣).

قال سيبويه: "وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يكسَّر عليه، وإنمَّا يريدون قطيعين، وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان، جعلوهما بمنزلة ذا. وإنما

الشاهد فيه: إبلان" فقد قال: "إبلان" تثنية "إبل" على تأويل: فرقتين أو جماعتين.

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٨/٢.

(٢) مسند الإمام أحمد ٢٤١/٥، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ٢١٤٦/٤.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٣٦٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/٣.

تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر؛ وذلك لأنهم يقولون: لقاحٌ واحدةٌ، كقولك: قطعةٌ واحدة. وهو في أبلٍ أقوى؛ لأنه لم يكسَّر عليه شيء"(١).

وقد صرح ابن عصفور(٢) بأنّ جمع التّكسير لا يثنّى إلا في ضرورة أو نادر كلام، ومن ذلك قول الشاعر :

لأصبح الْقَوْم أوباداً فَلم يَجدوا عِنْد التّفَرُّق فِي الْهَيْجَا جمَالَيْن(٣)

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع وجمع التكسير، قال: "ويثنى اسمُ الجمع والمُكسَّرُ بغير زنه منتهاه.

مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو: مساجد

---

(١) الكتاب ٦٢٣/٣، ٦٢٤.

(٢) ينظر: المقرب ٤٣/٢.

(٣) من البسيط لعمرو بن العدّاء الكلبيّ في تهذيب اللغة ١٦٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٨/٢، ولسان العرب ٤٤٣/٣.

اللغة: الأوباد: جمع وَبَد، وهو شدة العيش، وقيل: هو جمع وَبِد، وهو السيّئ الحال.

الشاهد: "جمالين" تثنية لاسم الجمع "جمال" على تأويل: فرقتين.

ومصابيح"[١].

٣. الإخبار عن الجثة بظرف الزمان:

الغرض في الخبر إفادة المخاطب، ومن ثَمَّ إذا كان المبتدأ جثة لم يجز أن يكون خبره ظرف زمان، كقولك: "زيد يوم الجمعة"، وهذا مذهب جمهور النحاة[٢].

قال المبرد: "وتقول: "زيد يوم الجمعة قائم" لا يكون إلا ذلك؛ لأن ظروف الزمان لا تضمن الجثث، ألا ترى أنك تقول: "زيد في الدار"، فيصلح وتفيد به معنى ولو قلت زيد يوم الجمعة لم يصلح؛ لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ولكن إذا كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظروفا له نحو قولك القتال يوم الجمعة ومقدم الحاج والمحرم يا فتى لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار"[٣].

وإنّما منع الجمهور الإخبار عن الجثة بظرف الزمان؛ لأن الغرض في الخبر إفادة المخاطب، فلا يجوز أن يجهله، و"زيد" وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزّمان، حيًّا كان أو ميتًا، فلمّا كان هذا الخبر يعلمه المخاطب، لم

---

(١) شرح التسهيل ١٠٥/١.
(٢) ينظر: المقتضب ١٣٢/٤، والأصول في النحو ٦٣/١، وشرح السيرافي٤٨٩/١، والإيضاح العضدي ص٣١، والتذييل والتكميل ٨٤/٤.
(٣) المقتضب ١٣٢/٤، ١٣٣.

يستفد به، فوجب أن يسقط التّكلّم به؛ إذ لا فائدة فيه [١].

فالجُثَثُ أشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان؛ لأنها موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ عنها، وقلت: "زيدٌ اليومَ"، أو "عمرٌو الساعة"، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده؛ لأنّ التقدير: زيدٌ حالٌّ، أو مستقرٌّ في اليوم، وذلك معلومٌ؛ لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد[٢].

وذهب بعض المتأخرين منهم ابن مالك[٣] إلى أنه لا يمتنع ذلك إذا أفاد، وأجازه قوم بشرط أن يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر[٤].

وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرف الزمان يكون خبرًا، كقولِك: "الْقِتَالُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ"، وإنما صح ظرف الزمان أَن يكون خبرا لما ليس بجثة؛ للفائدة الواقعة في الخبر، إذ كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مُسْتَقْبِلا للخبر، فلهذا صح الكلام[٥].

قال المنتجب الهمذاني: "وإنما لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبرًا عن

---

(١) ينظر: علل النحو ص ٢٦٧.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/١.
(٣) ينظر: الألفية ص٢٥، وشرح التسهيل ٣١٩/١.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥٩/٤.
(٥) ينظر: علل النحو ص: ٢٦٧.

الأشخاص، نحو قولك: "زيد يوم الجمعة"؛ لعدم الفائدة في ذلك؛ لأن أحوال الأشخاص مع الأزمنة حال واحدة، ألا ترى أن "زيدًا" يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت، وليس يقع يومًا وينقطع يومًا كالأحداث، نحو: القتال والخروج وشبههما، فإن قلتَ: خرج يوم الجمعة جاز؛ لأن خروجه قد يختص ببعض الأوقات، فهو بمنزلة أن تقول: القتالُ يومَ الجمعة، لأنه لا يكون في كل وقت. وجاز أن تقول: أين زيد؟ لأن حال الأشخاص تتغير مع الأمكنة، فيكون تارة في الدار، وأخرى في المسجد، وثالثة في السوق "(١).

وأما ظرف المكان فإنه يجوز أن يقع خبرًا؛ لأنّ الأمكنة لا تشتملُ على كلِّ موجود، ولا تكون ظروفًا لكل واقع في الوجود لزومًا، بل قد تخلو منها وقد لا تخلو، فصار الإخبارُ بها يُحصّل ما لم يكن معلومَ الحصولِ. وبهذا أشبهت الأمكنة الأشخاص، فأفادَت كما أفاد الإخبار بالأشخاص(٢).

وقد وقع ظرف الزمان خبرًا عن الجثة في قوله – صلى الله عليه وسلم –: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ اليَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ»(٣)، جعل الظُّرف خبرًا عن الجثة في قوله: "اليهودُ غدًا" وَكَذَلِكَ الْكَلَام فِي قَوْله "وَالنَّصَارَى بعد غَد" ففيه دليل

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١١٥/١.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢٢/٢.
(٣) صحيح البخاري كتاب الجمعة باب فرض الجمعة ٢/٢، وصحيح مسلم كتاب الجمعة باب فرض الجمعة ٥٨٥/٢.

على جواز ذلك، ما لم يكن "غدًا" قد نصب على الظرف على تقدير: عيد اليهود غدًا.

قال ابن مالك : "يقدر قبل "اليهود والنصارى" مضافان من أسماء المعاني، ليكون ظرفا الزمان خبرين عنهما، فالمراد – والله أعلم– فغدًا تعييد اليهود وبعد غد تعييد النصارى"(١).

٤. إقامة المفعول له مقام الفاعل:

الغرض من المفعول له بيان علة وقوع الفعل، ويسمى غرض الفاعل، وإذا حذف الفاعل ــ لغرض لفظي أو معنوي جوازًا أو وجوبًا ــ ينوب عنه ويجري مجراه في كل ماله المفعول به، والمصدر والظرفان المتصرفان المخصصان والجار والمجرور(٢).

أما المفعول له فلا يقام مقام الفاعل؛ لأنه غرض الفاعل فلو أقيم مقامه بطل هذا المعنى، فلا يجوز "غُفر لزيد ادخارُه" على معنَى: لادّخاره؛ لأنك لما حذفت اللام على الاتّساع، لم يجز أن تنقله إلى مفعول به، فتتصرفَ في المَجاز تصرُفًا بعد تصرُف؛ لأنه يبطل المعنى بتباعدُه عن الأصل، فلو أقيم مقامَ الفاعل، لبعُد عن الأصل، وبطلت الدلالة على العلّيّة، ويكون تراجُعًا عمّا اعتزموه، ونقضًا للغرض الذي قصدوه. وأيضا فإن نصبه هو المشعر

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٥٥.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٧/٢.

بالعلّيّة، وإقامته مقام الفاعل توجب رفعه فيتدافعان[١]؛ وذلك إنك متى أقمتَه مُقَامَ الفاعل خرج عن أن يكونَ مفعولاً له، ولم يكن عليه دلالةٌ؛ إذ لا يُعلم مفعولاً له إلا متى كان فضلةً بعد الفاعل يُقَدَّرُ وصولُ الفعل إليه باللام، وهذا المعنى يُبطلُ كونه فاعلاً ويُنافيه، لو قلتَ: أُتِي الإكرام، لم يُفْهَم أنَّك أتيت أمرًا من أجل الإكرام، إنّما يُفهم أنه فُعِل نفس الإكرام لا غيره من أجله؛ فلذلك لم تَصِحَّ إقامتُه[٢].

يقول ابن السراج: "فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل، إذا قلت: "سير بزيد قائمًا" أو "تصبب بدن عمرو عرقًا"، لا يجوز أن تقيم "قائما" و"عرقا" مقام الفاعل؛ لأنهما لا يكونان إلا نكرة، فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة. وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: "جئتك ابتغاء الخير" لا يقوم مقام الفاعل "ابتغاء الخير"؛ لأن المعنى لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى"[٣].

ومنع إقامة المفعول له مقام الفاعل مذهب الجرمي[٤]، وابن السراج[٥]،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣١٠/٤، والكنَّاش في النحو والتصريف ٧٠/١، ٧١.

(٢) المقاصد الشافية ١١/٣.

(٣) الأصول في النحو ٨١/١.

(٤) الأصول في النحو ٢٠٨/١، والمسائل البصريات ٢٢٣/١.

(٥) الأصول في النحو ٨١/١.

وأبي علي الفارسي[١]، وابن جني[٢]. وقيل: يجوز إذا كان المفعول له بحرف جر بناء على جواز الأصل، ونسب إلى ابن الحاج[٣].

قال أبو علي الفارسي: "وإنما امتنع أن يقام مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو مفعول فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل .... وإنما يقام المفعول به مُقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه. ألا ترى أن الفعل يبنى له كما يبنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل. فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجز أن يقام المفعول له مقام الفاعل، كما جاز أن يقام المفعول به مقامه"[٤].

واحتجوا بوجهين:

أحدهما: أن المجرور لا يقام مقام الفاعل، وهذا كذلك إما لفظًا أو معنى.

---

(١) المسائل البصريات ٢٢٩/١.
(٢) التنبيه على مشكلات الحماسة ص٥١٢.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٠/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣١١/٥.
(٤) المسائل البصريات ٢٢٨/١، ٢٢٩.

والآخر: أنه بيان لعلة الشيء، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه[١].

وذكر ابن الحاجب لامتناع إقامة المفعول له مقام الفاعل تعليلا آخر غير ما ذُكِرَ، وهو أنَّ المفعول له قد يكون علة لأفعال متعددة، تقول: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراما لزيد؛ فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إمّا أن يقام مقام الجميع، أو مقام أحدها، وعلى كل حال يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل أو يضمر وهو باطل، فلما لم تطرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا عن إثباتها في هذا الموضع الذي لا يتعدد فيه الأفعال لذلك[٢].

٥. الجمع في تعدية الفعل بين الهمزة، أو التضعيف، وبين حرف الجرّ:

الأفعال على ضربين، منها ما هو لازم للفاعل غيرُ متجاوز له إلى مفعول، ويُقال له: غير متعد، ومنها ما يتجاوز الفاعلَ إلى مفعول به، ويُقال له: المتعدي. وإذا أردت أن تُعديَ ما كان لازمًا غير متعد إلى مفعول، كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة، وهي الهمزة، وحرف الجر، وتضعيف العين، فينتقل الفعل الذي لا يتعدى إذا أريد تعديته بالهمزة فيقال: "أذهبتُ زيدًا". ويوصل أيضا إلى المفعول به بحرف الجر، فيقال: "ذهبت بزيد". ويضعف العين من الفعل الذي لا يتعدى فيتعدى بذلك، نحو: "فرح زيد وفَرَّحْتُهُ"، و"خرج المتاع وخَرَّجْتُهُ ". وكل واحد من هذه يعدي الفعل، ولا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٣٢.
(٢) الأصول في النحو ١/٨١.

يجوز أن تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ[١].

وسبب منع الجمع في تعدية الفعل اللازم بين الهمزة، أو التضعيف، وبين حرف الجرّ أن الغرض من التعدية بالهمزة، أو التضعيف، أو حرف الجرّ تعديةُ الفعل اللازم، فمتى عديته بالهمزة، أو التضعيف، لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ؛ لأنّ الغرض تعديةُ الفعل، فبأيّ شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما، فتقول: "أدخلت زيدًا الدارَ"، و"أذهبت خالدًا"، و"دخلت بزيد الدارَ"، و"ذهبت به". قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [٢]، ولا يجوز "أدخلت بزيد الدارَ"، ولا "أذهبت به"، فتجمع بين الهمزة والباء لما ذُكِرَ[٣].

وقد اجتمعت الهمْزة والباء في نقل الفعل اللازم إلى متعدٍ في قراءة أبي جعفرٍ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يُذْهِبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [٤] بضمّ الياء وكسر الهاء، فأثبت الباء مع النقل بالهمزة.

---

(١) ينظر الإيضاح ص١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٩/٤.
(٢) من الآية (٤٣) سورة النور.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٠/٤.
(٤) قرأ أبو جعفر وحده {يُذْهِبُ} بضم الياء وكسر الهاء. وقرأ الباقون {يَذْهَبُ} بفتح الياء والهاء. ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٣١٩، والكامل في القراءات العشر ص ٦٠٩.

وفي الحديث: "فَأُخْرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلاً" كذا جاءت الرّواية[١]، وكان الوجه: "فَخُرِجَ"؛ وهذا يدل على جواز اجتماع الهمزة والباء في نقل الفعل اللازم إلى متعدٍ.

٦. حذف عامل المصدر المؤكد:

الغرض من المصدر المؤكد تقوية عامله، وتقرير معناه؛ ولذلك منع ابن مالك حذف عامله على الإطلاق، فلا يجوز أن تقول: زيدًا ضربًا بمعنى اضرب زيدًا ضربًا [٢].

قال ابن مالك: "المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز، بخلاف المصدر المبين عددًا، أو نوعًا، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول بهن فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به"[٣].

ووجه منع ذلك عنده: أن القصد بالتأكيد الإسهاب والإكثار؛ ولذلك يذكر المؤكد مرتين وأكثر، فتقول: "زيدٌ زيدٌ قائم"، و"قام قام زيدٌ"، والقصد بالحذف الإيجاز فتدافعا، فأنت لو حذفت عامل المصدر المؤكد – والعامل هو المؤكد، والمقصود أن يذكر أولًا، ثم يُؤتَى بمصدره القائم مقام تكراره –

---

(١) ينظر: الموطأ ٣١٨/٢، والسنن الكبرى ٤١٥/٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، والألفية ص ٥٦.
(٣) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، ٦٥٨.

لكنت قد ناقضت.

قال ابن الباذش: "التوكيد تمكين المعنى في النفس عند من خاف من المتكلم أن يضعف في نفسه، فيظن به غير ما قصده، فيطيل بالتوكيد ليقوي من نفس السامع أنّ الأمر على ما ذكره المتكلم، لا على ما توهمه، وهو مستعار من قولك وكَّدت العقد والسرج إذا شددتهما تشديدًا متمكنًا، فالتوكيد إذًا نقيض الحذف؛ لأن المتكلم إنما يحذف ثقة بعلم السامع أن الكلام لا يصِحُّ إلا بتقرير محذوف، وهذا هو المجاز عند العرب، فلا يصحُّ توكيده لتنافي الغرضين"(١).

وذهب ابن الناظم(٢) إلى أنه يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدًا، أو مبينًا.

ورد ما ذهب إليه والده بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر؛ فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى.

---

(١) نقله عنه الشاطبي في المقاصد الشافية ٣/ ٢٣٣- ٢٣٥.
(٢) شرح ابن الناظم ص١٩٣.

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية. فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفًا جائزًا، إذا كان خبرًا عن اسم عين في غير تكرير، ولا حصر، نحو: أنت سيرًا وميرًا، وحذفًا واجبًا في مواضع يأتي ذكرها نحو: سقيًا، ورعيًا، وحمدًا، وشكرًا لا كفرًا. فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام(١). وقد رد عليه الشاطبي ردًّا شافيا مطولا(٢).

وقد سبق ابنُ جني ابنَ مالك فيما رآه، فقال في قولهم: القرطاس لمن أرسل سهمًا نحو الغرض: "لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب "القرطاس" لو قلت: إصابةً القرطاس، فجعلت "إصابة" مصدرًا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه فلو أكدته لنقضت الغرض؛ لأن في توكيده تثبيتًا للفظه المختزل، ورجوعًا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه"(٣).

٧. حذف الحال:

الغرض من الحال إنما هو توكيد الخبر به، وبيان هيئة الفاعل والمفعول، أو الخبر، كما في نحو: جاء زيد راكبًا، وضربت اللص مكتوفًا، وقوله

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص١٩٣.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٢٣٥- ٢٣٨.
(٣) الخصائص ٢٨٨/١.

تعالى:﴿ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾[١].

ويجوز حذف الحال في الأصل لكونه فضلة، وأكثرُ ذلك إذا كانت الحالُ قولاً أغنى عنه ذكرُ القَول، كقولهِ – تعالى –: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ * سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [٢]، أي "يدخلون قائلين سلامٌ عليكم"، وقوله: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ ﴾[٣]، أي "يَرفعانِ القواعدَ قائلَينِ: ربّنا تقبّلْ منّا"[٤]. وقد يعرض للحال ما يجعله بمنزلة العمد، كما يعرض لغيره من الفضلات، وحينئذ يمتنع الحذف، وذلك في أمرين:

أحدهما: نيابتها عمّا لا يستغنى عنه كالتي سدت مسد الخبر، نحو : "أَفضلُ صدَقةِ الرجلِ مُستترًا". وكالواقعة بدلا من اللفظ بالفعل، نحو "هنيئًا لكَ".

والآخر : أن يتوقّف فهم المراد على ذكرها، وذلك في صور:

الأولى: حال ما نفي عامله أو نهي عنه كقوله – تعالى –:﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ

---

(١) من الآية: (٣١) سورة فاطر.
(٢) من الآيتين (٢٣، ٢٤) سورة الرعد.
(٣) من الآية (١٢٧) سورة البقرة.
(٤) ينظر: مغني اللبيب، ص٨٣٠.
(٥) آية (٣٨) سورة الدخان.

مَرَحًا ﴾[1].

الثانية: الحال المجاب بها استفهام، كقولك: "جئت راكبا" لمن قال: "كيف جئت؟".

الثالثة: الحال المقصود بها حصر، كقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[2].

الرابعة: الحال التي لا يفهم المراد إلا بثبوتها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾ [3]، فهذه الأحوال التي لا يجوز حذفها[4].

وقد صرح ابن جني بأن حذف الحال لا يحسن، وعول في ذلك على الغرض؛ وذلك أن الغرض من الحال إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه.

قال ابن جني: "وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه، ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة؛ نحو الذي ضربت نفسه زيد على أن يكون "نفسه" توكيدًا للهاء

---

(١) من الآية (٣٧) سورة الإسراء .
(٢) من الآية (١٠٥) سورة الإسراء.
(٣) آية (١٣٠) سورة الشعراء.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٢٠/٥، ٢٣٢١.

المحذوفة من "ضربت"، وهذا مما يترك مثله كما يترك إدغام الملحق إشفاقًا من انتقاض الغرض بإدّغامه.

فأمَّا ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾[1] أي: فمن شهده صحيحًا بالغًا، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفًا، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرَّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[2].

٨. إضافةُ الشيء إلى نفسه:

الغرض في الإضافة التخصيص أو التعريف؛ لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفَه، إن كان معرفةً، وتخصيصه إن كان نكرةً، فإذا قلت: "غلامُ زيد"، فـ(الغلامُ) قبل الإضافة نكرةٌ خالية عن التّخصيص يشمل كل غلام، فلمّا أُضيف إلى النّكرة تخصّص بها، وخَصَّ واحدًا بعينه، فإذا قلت: "غلامُ رجل"، فإنّ المضاف إليه – وإن كان نكرةً – إلا أنّه حصل للمضاف بإضافته إليه نوعُ تخصيص، فخرج عن شِياعه، ويُميَّز عن أن يكون غلامَ امرأة[3]. ولأجل هذا الغرض منع جمهور النحاة[4] إضافةُ الشيء إلى نفسه،

---

(١) من الآية: (١٨٥) سورة البقرة.
(٢) الخصائص ٢/٣٨٠، ٣٨١.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/١٣٠.
(٤) ينظر: الأصول في النحو١/٥٢، والمسائل البصريات١/٧٣١، وسر صناعة الإعراب١/٤٧.

ونسب إلى البصريين[١].

وسبب المنع عند الجمهور: أن الغرض من الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف؛ لأن المضاف يُعَرَّفُ أو يُخَصَّصُ بالمضاف إليه، والشيء لا يعرف ولا يتخصص إلا بغيره، فلا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما؛ لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافته، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه، فلا يضاف مرادف إلى مرادفه، ولا موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، وما أوهم شيئًا من ذلك أول[٢]. فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو: "سعيد كرز" فيؤول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، كأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب. وما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف كقولهم: "جرد قطيفة"، بإضافة الشيء إلى جنسه، فيؤول الأول بالنوع والثاني بالجنس، والتقدير: "جَرْد هذا الجنس". وما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: "مسجد الجامع" فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه، أي: مسجد المكان الجامع[٣].

يقول ابن جني: " فإن قيل: "ولم لم يضف الشيء إلى نفسه"؟

قيل: لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٦/٣، وإسفار الفصيح ٢١٥/١، والإنصاف٣٥٦/٢.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٥/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٧٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٣.

إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره؛ لأنه نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقدة. ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضًا لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها؛ فلهذا لم يأت عنهم نحو: "هذا غلامه ومررت بصاحبه"، والمظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده في المعنى؛ لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها. فإن قلت: فقد تقول: "مررت بزيد نفسه" وهذا نفس الحق يعني أنه هو الحق لا غيره.

قيل: ليس الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته. والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل وما الثاني منه ليس بالأول ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم، ألا ترى إلى قوله:

ولي نفس أقول لها إذا ما ... تنازعني لعلي أو عساني[1]...

وأمثال هذا كثيرة جدا وجميع هذا يدل على أن نفس الشيء عندهم غير

---

(١) البيت من الوافر، لعمران بن حِطَّان في الكتاب ٣٧٥/٢، وشرحه للسيرافي ١٣٨/٣، والتصريح ٢٩٧/١، والمقاصد النحوية ٤٣/٢.
واستشهد به هنا ابن جني على أن العرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل. واستشهد به سيبويه على أن الضمير المتصل بـــ(عسى) من (الكاف)، وأخواتها في موضع نصب اسمًا لـــ(عسى) بدليل لحاق نون الوقاية به في "عساني"، فلو كانت (الكاف) مجرورة لقال: " عساي". ينظر: الكتاب ٣٧٥/٢.

الشيء"[١].

والكوفيون[٢] يجيزون ذلك؛ لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه أو صفته إذا اختلفت ألفاظه، ويحتجون بقوله ــ تعالى ــ: ﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ [٣]، وقوله أيضا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ [٤]. وتأوله البصريون على أنه من حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، وتَقْدِيره: وَحب النبت الحصيد، أَي المحصود، فَحذف النبت وَأَقَام نَعته مقَامه، فأضيف الْحبّ الى الحصيد على هَذَا التَّقْدِير. وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ التقدير فيه: حق الأمر اليقين.

٩. نعت النكرة بمعرفة:

النعت لابد أن يتبع المنعوت في إعرابه وتعريفه وتنكيره؛ لأنهما كشيء واحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته، والغرض منه تكميل المنعوت، أو تخصيصه؛ ولذلك لا تنعت النكرة بمعرفة، فلا تقول: "مررت برجل الكريم"؛ لئلا يلزم مخالفة الغرض المقصود بالنسبة، وهو المنعوت، فإن النعت إنما يجيء لتكميل المنعوت، فمتى كان معرفة عين مسمى المنعوت، وزال ما قصد فيه من الإبهام والشيوع. فلا تنعت النكرة إلا بنكرة مثلها، كقولك:

---

(١) الخصائص ٣/٢٤، ٢٥.
(٢) ينظر: معانى القرآن الفراء ١/ ٣٣٠، ٣٣١، ٢/ ٥٥- ٥٦، والإنصاف٢/٣٥٦.
(٣) من الآية: (٩) سورة ق.
(٤) آية: (٩٥) سورة الواقعة.

"امرر بقومٍ كرماء"[١]، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: فإن النعت والمنعوت في المعنى كالشِيء الواحد؛ لأن المنعوت في أكثر مواضعه لا يبين إلا بالنعت، فلما كان كذلك صار هو والنعت كالشيء الواحد، ولا يصلح أن يكون شيء واحد معرفة نكرة في حال واحدة من جهة واحدة[٢]، وإلى هذا المعنى أشار سيبويه.

يقول سيبويه: "وإنّما مَنَعَهم أن يَنْصِبُوا بالفعل الاسمَ إذا كان صفةً له أن الصفة تمامُ الاسم، ألا ترى أنّ قولَك: "مررتُ بزيدٍ الأَحمرِ"، كقولك: "مررتُ بزيد"، وذلك أنكّ لو احتجتَ إلى أن تَنعت فقلتَ: "مررتُ بزيد" وأنت تريد الأحمرَ وهو لا يُعْرَفُ حتّى تقول الأَحمر، لم يكن تَمَّ الاسمُ، فهو يَجرِى منعوتا مَجْرى "مررت بزيد" إذا كان يُعْرَف وحدَه، فصار الأَحمر كأنّه من صلته"[٣].

وما ذكرته من وجوب التبعية في التعريف التنكير، واشتراط هذا التوافق هو مذهب الجمهور[٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص: ٣٥١.
(٢) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي ص٢١٤، .
(٣) الكتاب ٨٨/١.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب١٩٠٨/٤، وتوضيح المقاصد ٩٤٩/٢، وشرح الأشموني ٣١٧/٢.

وأجاز الأخفش[١] نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، فجعل "الأوليان" صفة لـــ"آخران" في قوله ــ تعالى ــ: ﴿فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [٢]. وأجاز بعض الكوفّيين[٣] نعت النكرة بالمعرفة، فيما فيه معني مدح أو ذمّ، وتأوّل عليه قوله ــ تعالى ــ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[٤]، جعلوا "ٱلَّذِى جَمَعَ" صفة لـــ"هُمَزَةٍ". وأجازه ابن الطراوة[٥] بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف.

١٠. تأكيد الاسم الظاهر بمضمر:

الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ، وإزالةُ اللَّبْس؛ ولذلك لا يؤكَّد الاسم الظاهر إلا بظاهرٍ مثلِه، ولا يؤكد بمضمرٍ، فلا تقول: "جاءني زيدٌ هو"، ولا "مررت بزيدٍ هو"؛ وذلك من قِبَل أنّ التأكيد جارٍ مجرَى النعت في الإيضاح والبيانِ، ولذلك اشتركا في اشتراكِ الموصوف والمؤكدِ في الإعراب والتعرِيف، فلمّا كان بين التوكيد والصفة من المُناسَبة والمقارَنةِ ما ذُكر، وكان من شرطِ النعت أن لا يكون أَعْرَفَ من المنعوت، امتنع ذلك من التوكيد أيضًا. والمضمرُ أعرفُ من المظهر، فلم يجز أن يكون توكيدًا له؛ لأنّ المضمر أعرف المعارف ولا يناسب أن تكون التكملة أقوى من

---

(١) معاني القرآن ١/٢٩٠.
(٢) من الآية: (١٠٧) سورة المائدة.
(٣) ينظر: البديع في علم العربية ١/٣١٥، والمساعد٢/ ٤٠٢.
(٤) آيتا: (١، ٢) سورة الهمزة.
(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٩٤٩، وشرح الأشموني ٢/٣١٨.

المقصود، فلم يجز "ذهب زيد هو". بالإضافة إلى أن الغرض من التوكيد التبيين والتقرير، والمضمرُ لما فيه من الإبهام لا يصلح أن يكون مقررًا لمعنى المظهر، وهو دون ذلك، فيكون كبيان الشيء بما هو أخفى منه [١].

يقول الرماني: " ولا يجوزٌ أنْ يُؤكدَ المظهر؛ لأن المضمرَ يُبينُ المخاطب من المتكلمِ، فيُخالفُ المظهرَ بهذا المعنى، والتأكيدُ يجب أنْ يكونَ موافقًا في معناه للمؤكدِ، مع أن علامة المضمرِ لم توضعْ للتأكيدِ، وإنما هي مُدخلةٌ على الضميرِ المتصلِ؛ للمشاكلةِ بينهما، فلم تَقْوَ على المظهَرِ، ولم يُتجاوزْ بها المضمرُ؛ لضعفها في باب التأكيد من حيث لم توضع له في الأصلِ. وتقول: "مَرَرْتُ بك أَنْتَ"، على التأكيدِ، وكذلك: "مَرَرْتُ به هو"، ولا يجوز: "مَرَرْتُ بزيدٍ هو"؛ لما بينا من مخالفة التأكيد لحال المؤكدِ"[٢].

١١. حذف المؤكد وبقاء توكيده:

الغرض من التوكيد ــ كما سبق ــ التحقيق والتشديد؛ ولذلك ذهب الأخفش[٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، وابن جني[١] إلى أنه لا يجوز حذف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٢٣، والموصل في شرح المفصل للسِّغْناقي ٧٦٧،٧٦٨/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٦٧٢/٣.

(٣) لم أقف عليه في معاني القرآن، ونسب إليه في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/٣، والمساعد ٣٩٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٩٩/٧.

(٤) ينظر: الإغفال ٤٠٩/٢ .

المؤكد وبقاء التوكيد؛ لأنه يفوت الغرض الذي سيق إليه الكلام، فلا يقال : "جاءني الذي ضربت نفسَه"، أي: ضربته؛ لأن التأكيد ينافي الحذف، واختاره ابن مالك(٢).

وعلة منع ذلك عندهم: أن الغرض من التوكيد إنما هو التحقيق والتشديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف (الهاء) من ضربته نقض الغرض، فجرى في استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من إدغام الملحق نحو: (مَهْدَد)، و(قَرْدَد) في تسليمه، وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثلين متحركين ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه، ولو أدغمت لنقضت الغرض الذي اعتزمت"(٣).

قال ابن جني: "فإن قلت: فإن كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر، فهل يجيز توكيد (الهاء) المحذوفة في نحو: "الذي ضربت زيد"، فتقول: "الذي ضربت نفسه زيد" ، كما تقول الذي ضربته نفسه زيد؟

قيل: هذا عندنا غير جائز، وليس ذلك؛ لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر؛ وهو أن الحذف إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضدا

---

(١) ينظر: الخصائص ١٢٨/١، ٢٨٨/١، ٣٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٨/٢، ٥٩.
(٢) التسهيل ص ١٦٥، وشرحه ٢٩٥/٣.
(٣) ينظر: الخصائص ١٢٨/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/٢، ٥٩.

التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام الملحق لما فيه من نقض الغرض"[١].

وينسب إلى الخليل وسيبويه[٢] والمازني[٣] جواز تأكيد المحذوف، وفي كتابه من تمثيله، وتمثيل الخليل ما ظاهره جواز ذلك.

قال سيبويه: "وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يُمدح به"[٤].

فظاهر كلامه جواز حذف المؤكَّد، والاستغناء عنه بالمؤكِّد. وضعفه ابن مالك وقال: هذا ضعيف بيّن الضعف؛ لأن المؤكَّد مذكور كتقوية، فالاستغناء عنه بالمؤكِّد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى في شيء غير مذكور، كالاستغناء بعلامة التأنيث عن المؤنث، مع ما في تقديره من كثرة الحذف ومخالفة المعتاد، وذلك أن في كلا الوجهين تقديرات ثلاثة: في الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه، وفي النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول، وفي التقدير الأول مخالفة لقاعدة التقدير من قبل أنه قدر "هما صاحباي" وما في

---

(١) الخصائص ٢٨٨/١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢٩٨/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص٧٨١، والمساعد ٢٩٢/٢.
(٣) ينظر: شرح ارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤، والمساعد ٢٩٢/٢.
(٤) الكتاب ٦٠/٢.

الكلام دليل على الصحبة، والمعتاد في الحذف أن يكون في الباقي دلالة على المحذوف، وكان الأولى بعد أن نسلم التقدير أن تقدرهما: "معنيان أنفسهما"، كما قدر النصب على: "أعنيهما أنفسهما"؛ لأن كونهما معنيين معلوم، وكونهما صاحبين غير معلوم.

وأيضًا فإن هذا الحذف هو من حذف المتبوع، وإبقاء تابعه، والأصل فيه حذف المنعوت، وإبقاء نعته قائمًا مقامه، وإنما جعل حذف المنعوت أصلًا لكثرته وكونه مجمعًا على صحة استعماله، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل فيه محذوف، فتجويزه يستلزم مخالفة النظير فيما هو أصل، أو كالأصل(١).

١٢. توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو "الذي ضربت زيد":

الغرض من حذف عائد الصلة التخفيف؛ لطول الاسم، فيحذف الضمير العائد من الصلة؛ لأن "الذِي"، وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذلك كل موصول يكون هو وصِلَتُه كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسمَ، وأن يكون أربعةُ أشياء كشيء واحد، فكرهوا طُولَه، فحذفوه.

وحذف الضمير العائد من الصلة مشروط بثلاثة شروط: أن يكون ضميرًا منصوبًا، لا ضميرًا مرفوعًا، ولا مجرورًا؛ لأن المفعول كالفضلة في الكلام، والمستغنى عنه، وأن يكون الراجعُ متصلا، لا منفصلا لكثرةِ حروف

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٨/٣، ٢٩٩ .

المنفصل، وأن يكون على حذفه دليلٌ، وذلك أن يكون ضميرًا واحدًا، لا بدّ للصلة منه، فتقول: "الذي ضربتُ زيد"، فتحذف العائد الذي هو الهاء؛ لأن الكلام والصلة لا يتم إلَّا بتقديره(١). وإذا حذف هذا الضمير المنصوب ــ بشرطه ــ منع الأخفش(٢)، وثعلب(٣) توكيده، وتبعهما أبو علي الفارسي(٤)، وابن جني(٥)، فمنعوا أن تقول: "الذي ضربت نفسه زيد" على أنَّ "نفسه" توكيد للهاء المحذوفة من الصلة.

وعولوا في منع توكيده على الغرض؛ لأن حذف العائد هنا إنما الغرض به التخفيف؛ لطول الاسم، فإذا أكدت ــ والتأكيد مناسب للتطويل والتكثير ــ فلا يليق به الحذف؛ فحذفه نقض الغرض، ونقض الغرض ممتنع في صناعة العربية، فالغرض من التوكيد إنما هو التحقيق والتشديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينفي عنه الإيجاز والاختصار، وفي حذف (الهاء) من ضربته نقض لهذا الغرض، فجرى في استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من إدغام الملحق نحو: (مَهْدَد)، و(قَرْدَد) في تسليمه، وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثلين متحركين ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه، ولو أدغمت لنقضت الغرض الذي

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٩١.
(٢) ينظر مذهبه في: الخصائص٢/٢٨٢، ٣٨٠، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٣.
(٣) ينظر مذهبه في: ارتشاف الضرب ٤/١٩٥٣، والمساعد ٢/٣٩٢.
(٤) الإغفال ٢/٤٠٩.
(٥) الخصائص ١/١٢٨، ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٩.

اعتزمت [١]. فإتمام المؤكد وإظهاره، وترك إضماره وحذفه أولى من أن يحذف المؤكد[٢].

يقول ابن جني: "فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر؛ فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد فتقول: الذي ضربت نفسه زيد كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد؟ قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض. وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوز إدغام الملحق لما فيه من نقض الغرض"[٣].

١٣. تأكيد النكرة توكيداً معنوياً:

الغرض من التأكيد الإيضاحُ والبيانُ، وإزالةُ اللَّبْس؛ والتأكيدُ المعنوي إنّما هو لتمكينِ معنَى الاسم، وتقريرِ حقيقته، وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ؛ ولذلك منع البصريون[٤] ــ إلا الأخفش ــ وجمهور النحاة[١] توكيد

(١) ينظر: الخصائص ١٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٨/٢ ،٥٩ .
(٢) الإغفال ٤٠٩/٢.
(٣) الخصائص ٢٨٨/١.
(٤) ينظر: الكتاب٣٨٦/٢، والإنصاف ٣٩٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣.

النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين.

وحجتهم: أن الغرض من التوكيد إزالة اللبس؛ وألفاظه معارف؛ لأنها إن كانت مضافة إلى ضمير فالتعريف فيها ظاهر، وأن لم تكن مضافة فهي في معنى المضاف، والنكرة تدل على الإبهام والشيوع؛ فهما متعارضان تعريفا وتنكيرًا، فالنكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضِدٌّ صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصًا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه؛ لأن النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة؛ فكذلك ههنا [٢] .

وأيضا فإن التأكيد بالنفس أو العين لا فائدة فيه في النكرة، فإذا قلت: "ضربت زيدًا نفسَه" أفدت بالتأكيد بالنفس أن المضروب زيدٌ لا من هو منه سبب، وإذ قلت: "أهنت زيدًا" احتمل أنك تريد أنك أهنت أباه، فتجوّزت وجعلت أهانتك لأبيه إهانة له، فإذا قلت :"نفسه" كان المضروب زيدًا لا

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٥٥/٢ ، والبديع في علم اللغة العربية ٣٣٦/١ ، والمتبع في شرح اللمع ٤٠٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩٥ ، ٥٩٦.
(٢) ينظر: الإنصاف ٣٧٢/٢.

غير، والأمر بخلاف ذلك في النكرة، فإذا قلت: "رأيت رجلا نفسه" لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة؛ إذ المفهوم من "رأيت رجلا" ومن" رأيت رجلا نفسه" واحد وهو رجل غير معين. وأيضا فإن النكرة مجهولة الذات، فإذا قلت: "رأيت رجلا" لم يفهم المخاطب من هو، فلا فائدة في أن تقول:" هل رأيت رجلا نفسه؟"[١] .

والكوفيّون[٢] يجيزون توكيد النّكرة المحدودة كيوم وليلة وشهر. وأجازه الأخفش[٣] وبعض الكوفيين إذا أفاد ومنعوه إذا لم يفد، واختاره ابن مالك[٤].

١٤. زيادة الحروف وحذفها وإعمال معانيها:

الغرض من الحروف إنما هو الاختصار، فحروفُ العطف جيء بها عوضًا عن "أعطِفُ"، وحروفُ الاستفهام جيء بها عوضًا عن "أستفهمُ"، وحروفُ النفي إنما جاءت عوضًا عن "أنفي"، وحروف الاستثناء جاءت عوضًا عن "أستثني" أو "لا أعني"، وكذلك لامُ التعريف ثابت عن "أُعَرِّفُ"، والتنوينُ ناب عن "خَفَّ"، وحروفُ الجز جاءت نائبة عن الأفعال التي هي

---

(١) ينظر: شرح الجزولية للأُبَّذي١/٦٧٣، ٦٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٢١٢، والإنصاف ٢/٣٦٩، وتوضيح المقاصد٢/٩٧٦.

(٣) ينظر: التسهيل ص١٦٥، والمساعد ٢/٣٩٢.

(٤) التسهيل ص١٦٥، وشرحه ٣/٢٩٥، ٢٩٦.

بمعناها، فالباء نابت عن "أُلصِقُ"، والكاف نابت عن "أُشَبِّهُ"، وكذلك سائر الحروف[١].

يقول ابن جني: "اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة.

فأما وجه القياس في امتناع حذفها من قبل أن الغرض من الحروف إنما هو الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت: "ما قام زيد"، فقد نابت "ما" عن "أنفي" وإذا قلت: "هل قام زيد؟"، فقد نابت هل عن "أستفهم"، فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به. فهذا وجه.

وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الحروف الاختصار، كما قدمناه، فلو ذهبت تزيدها، لنقضت الغرض الذي قصدته؛ لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار، فاعرف هذا"[٢]. ولأجل هذا الغرض لا تزاد (الواو) العاطفة عند أكثر البصريين[٣] لوجهين:

أحدهما: أن الحروف وضعت للاقتصار أو عوضا عن ذكر الجمل (كالهمزة) فإنها بدل عن (استفهم) أو (أسأل)، فزيادتها تنقض هذا الغرض.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٣/٤.
(٢) سر صناعة الإعراب ٢٨٠/١.
(٣) ينظر: الكتاب ١٠٣/٣، والمقتضب ٨١/٢، والخصائص ٤٦٤/٢.

والآخر: أن الحروف وضعت للمعاني فذكرها دون معناها يوجب اللبس وخلوها عن المعنى وهو خلاف الأصل[١].

وذهب الكوفيون[٢] والأخفش[٣] إلى أن الواو العاطفة يجوز زيارتها.

وكذلك لا تجوز زيادة (مِن) في الإيجاب عند سيبويه، وجمهور البصريين، ومن تبعهم[٤] إلا بشرط أن يكون المجرور بها نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام كقوله – تعالى – :﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[٥]، وقوله – تعالى – : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[٦].

وعلة ذلك عندهم: أنَّ (مِنْ) حرف، والأصل في الحروف أنها وضعت للمعاني اختصارًا من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى، وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائدًا؛ لأن ذلك عكس الغرض وإنما جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه، ولا يصح ذلك المعنى هنا؛ لأنك لو قلت: "ضربتُ من رجلٍ" لم تكن مفيدًا بـــ (مِنْ) شيئًا، بخلاف قولك: "ما

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٩/١.
(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ١٠٨، ٢/ ٥٠ ،٥١، ٣٩٠،٢١١ ، ٣/ ٢٤٩.
(٣) معانى القرآن ١٣٢/١.
(٤) ينظر: الكتاب ٢٢٥/٤، والمقتضب ٤٢٠/٤، والأصول في النحو ٤١٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٥/٢.
(٥) من الآية: (٥٩) سورة الأنعام.
(٦) من الآية: (٣) سورة فاطر.

ضربتُ من رجلٍ"[١].

وذهب الكوفيون[٢] ــ في أحد النقلين عنهم[٣] ــ إلى جواز زيادة (مِنْ) في الإيجاب، ولا يشترطون سوى تنكير مجرورها، وليس هو مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي، وهشامًا[٤] يريان زيادتها، بلا شرط.

وذهب الأخفش[٥] إلى أنه يجوز زيادتها مطلقًا بلا شرط في المعارف والنكرات. واختاره ابن مالك[٦].

ولأجل هذا الغرض وهو إرادة الاختصار لم يجز أيضا أن تعمل الحروف في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك، وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمَّا اعتزموه"[٧].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٥/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور٤٨٥/١، ومغني اللبيب ص٤٢٨، وشرح الأشموني ٧١/٢.

(٣) وَنُقِلَ عنهم أنهم أجازوا زيادتها بلا شرط. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤٣/١، وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤، ورصف المباني ص ٣٢٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٤/١١، وشرح التسهيل للمرادي ص٧٠٠، والمساعد ٢٥١/٢.

(٥) معاني القرآن ١٠٥/١ ، ٢٤٢/١ ، ٢٧٦/١ ، ٣٣٣/١ .

(٦) ينظر: التسهيل ص ١٤٤، وشرحه ١٣٨/٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٢٥،١٢٦ .

(٧) ينظر: الخصائص ٢٧٦/٢.

وعلل أبو علي الفارسي منع ذلك بأنّها في دلالتها على المعاني قصد بها غاية الإيجاز، فالألف يغني عن أستفهم، و (ما) عن أنفي و (إنّ) عن أؤكد، فلو أعملت في الظرف والحال ومكنت تمكين الفعل لكان نقضا لما قصدوه(١).

وقد نص الزمخشري على أن (ليت(و(لعل) و(كأن) ينصبن الحال، بخلاف أخواتها؛ لما فيها من معنى الفعل.

قال في عوامل الحال: "والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات؛ أو معنى فعل كقولك فيهاب زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً .... وليت ولعل وكأن ينصبها أيضاً لما فيها من معنى الفعل"(٢).

ولا يجوز كذلك لأجل هذا الغرض إعمالُ معاني الحروف. كما ذكر ابن يعيش.

قال: "وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز؛ ألا ترى أنّك لا تقول: "ما زيدًا قائمًا" على معنَى "نَفَيْتُ زيدًا قائمًا". وإنّما لم يجز ذلك، لأنهم إنّما أتوا بالحروف نائباتٍ عن الأفعال إيجازًا واختصارًا، فإذا أخذتَ تُعْمِل معاني هذه الحروف كان فيه تطلُّعٌ إلى الأفعال، وفيه نَقْصٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه، فلم يجز ذلك، كما لم يجز الإدغامُ في مثلِ "جَلْبَبَ"، و"مَهْدَدَ"؛ لأنّ

---

(١) لم أقف عليه، وينظر: التذييل والتكميل ٢١٩/٥، وتمهيد القواعد ٢٢٩٩/٥.
(٢) المفصل ص ٩٠.

فيه إبطالَ غرضهم، وهو الإلحاقُ"(١).

١٥. إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب بدل كلّ من كل :

الغرض من البدل البيانُ، والمضمراتِ كلَّها لك أن تُبدِل منها إلَّا ضميرَ المتكلَّم والمخاطب؛ ولذلك لا يحسن البدلُ من كلٍّ واحد منهما عند أكثرِ النحويين(٢)، فإذا قلت: "مررتُ بك زيدٍ"، أو "مررتَ بي زيدٍ" أو "بي المِسكينِ" لم يحسن فيه البدل.

قال سيبويه :" فإذا قلت: "بى المسكينَ" كان الأمر، أو "بك المسكينَ مررت"، فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيت المخاطَب أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى؛ لأنك لست تحدث عن غائب"(٣).

ومن ثَمَّ لم يجز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب؛ لأنّ الغرض من البدل البيانُ، وضميرُ المخاطب والمتكلّم في غايةِ الوضوح، فلم يحتج إلى بيان. وأيضا فإن تجويزه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه، وهو عكس الغرض من البدل ونقيضه؛ لأن في البدل ضربًا من البيان كالصفة.

يقول ابن عصفور: "وإنما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو

---

(١) شرح المفصل ٤٧/٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٩/٢.
(٣) المفصل ص ٩٠.

المخاطب بدل شيء من شيء؛ لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأول، وضمير والمتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيهما؛ إذ لا فائدة فيه"(١).

وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش(٢)، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٣)، فجعل "الذين خسروا أنفسهم" بدلا من الكاف والميمِ، وهو ضميرُ المخاطبين. ولا دليلَ قاطع في ذلك، لأنّه يحتمِل أن يكون "الذين خسروا أنفسهم" مبتدأً مستأنَفًا، وخبرُه "فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ" (٤).

ولم يختلف النحويون في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل بعض من كل أو بدل اشتمال.

أما بدل البعض فمنه قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم(٥)

---

(١) شرح الجمل ١/٢٩٠.
(٢) معاني القرآن ١/٢٩٣، ٢٩٤.
(٣) من الآية: (١٢) سورة الأنعام.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٩.
(٥) البيت من الرجز للعديل بن الفُرْخ العجلي في المقاصد النحوية ٤/١٦٧٣، والخزانة ٥/١٩٠، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١٢٨٢.

وأما بدل الاشتمال فمنه قول الشاعر:

ذَرِيني إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَـــــا وما أَلفَيْتِنِي حلْمِي مُضاعَـــــا[1]

١٦. إبدال النكرة من المعرفة:

يجوز إبدال المعرفة من المعرفة كقولك: مررت بأخيك زيدٍ، والنكرةِ من النكرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا *حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[2]، والمعرفةِ من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[3]. والنكرةِ من المعرفة كقولُك: مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ[4].

والغرض من البدل الإيضاح؛ فهو لتقرير الحكم السابق وتقويته، بتعيين

=اللغة: "شثنة: غليظة، و"المناسم": جمع مَنْسِم بفتح الميم وكسر السين، وهو خف البعير فاستعير للإنسان. ينظر: المقاصد النحوية ١٦٧٣/٤.

الشاهد فيه قوله: قوله: "أوعدني ... رجلي" حيث أبدل الاسم الظاهر "رجلي" من ضمير المتكلم، وهو الياء في "أوعدني" بدل بعض من كلّ.

(١) البيت من الوافر لعدي بن زيد العبادي في المقاصد الشافية١٩٦/٥، والمقاصد النحوية١٦٧٤/٤، ولرجل من بَجيلَة أو خَثْعَمٍ في الكتاب١٥٦/١، والأصول في النحو ٥١/٢.

الشاهد فيه قوله: "وما ألفيتني حلمي" حيث أبدل الاسم الظاهر "حلمي" من الضمير، وهو الياء في "ألفيتني" بدل اشتمال.

(٢) من الآيتين: (٥٢، ٥٣) سورة الزمر.

(٣) آيتا: (٣١، ٣٢) سورة النبأ.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣.

المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه؛ ذلك لأن الحكم ينسب للمتبوع أولًا، ثم يأتي بعده التابع؛ فكأن الحكم ذكر مرتين؛ ولهذا يقولون: إن البدل في حكم تكرير العامل.

ولا يحسن لذلك الغرض عند جماعة من النحويين منهم: أبو علي الفارسي(١)، والزمخشري(٢)، والسهيلي(٣)، والعكبري(٤)، وابن يعيش(٥)،وابن الحاجب(٦) إبدال النكرة من المعرفة حتّى توصَف، فلو أبدلت النكرة من المعرفة فلا بد من صفة النكرة، كقوله ــ تعالى ــ: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ ﴾(٧)؛ لأن المعرفة أبين من النكرة، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيانٌ لم يكن بالمعرفة(٨).

ونسب إلى الكوفيين، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفةً، فإذا قلت: "مررت بمحمدٍ رجلٍ" لم يكن مفيدًا؛ إذ معلوم

---

(١) المسائل المنثورة ص ٤٨.
(٢) المفصل ص ١٥٨.
(٣) نتائج الفكر ص ٢٣٢.
(٤) اللباب ٤١٢/١، والتبيان ١٢٩٥/٥.
(٥) شرح المفصل ٢٦٦/٢.
(٦) شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٢٧/١ ، ٤٢٨.
(٧) من الآيتين : ١٥، ١٦ سورة العلق .
(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٥٠/١.

أنَّ محمدًا رجلٌ، فإذا وصفته أفاد[1].

قال أبو علي الفارسي: "البدل إنما احتيج إليه في الكلام؛ لأنه بيان بمعنى الأول، وإن كان نكرة فهو يبيِّن المعرفة؛ وذلك أنه لا يكون بدلا إلا أن يَنْعَتَهُ، أعني النكرة، فتقول : "مررتُ بزيدٍ رجلِ صالحِ، فيكون هذا بيانًا لزيد أنه رجلٌ صالحٌ، وعلي هذا قول الله عزَّ وجلَّ:﴿بِٱلنَّـٰصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾"[2].

فإبدالُ النكرة من المعرفة بشرط الوصف عند أبي علي، ومن معه مبنيٌّ علي الغرض؛ لأنّ الغرض من البدل الإيضاح، والمعرفة أبين من النكرة، فإذا لم تصف النكرة لفات الغرض من البدل، فلا تحصل فائدة بدون الصفة.

وذهب جمهور البصريين[3] إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة بلا وصف.

١٧. دخولُ (يا) على ما فيه الألف واللاّم في الاختِيار:

الغرض من التّعريف التخصيص، وإزالةِ الاشتراكِ؛ ولذلك لا يجوزُ عند

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور١/٢٨٦، والكناش في النحو والتصريف١/١٧٤. والذي ذهب إليه الفراء، وابن خالويه أنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة مطلقا بلا شرط. ينظر: معاني القرآن ٢/١٤، ١٥٩،٣٦٠، ٣٨٢، ٣/٢٧٩، وإعراب ثلاثين سورة ص١٤٠،٣٠، ٣٠٢.

(٢) المسائل المنثورة ص ٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٩ ، والمقتضب ١/٢٧، ٤/٢٩٦، والأصول في النحو ٢/٤٦، ٤٧. ٤٧.

البصريين، وجمهور النحاة[1] دخولُ (يا) على ما فيه الأَلف واللام في الاختِيار إلا اسم الله تعالى.

قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفِر لنا، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"[2].

وعلة المنع عند البصريين ومن تبعهم: أن الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان؛ ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو "يا زيد" بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعَرَّف بالنداء؛ لئلا يُجْمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أَوْلَى؛ وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهُما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فَلأَن لا يجو الجمع بين تعريف النداء

(١) ينظر: الكتاب ١٩٥/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، وعلل النحو ص٣٤١، واللمع ص١١٢ والإنصاف ٢٧٤/١.
(٢) الكتاب ١٩٥/٢.

وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى[١].

وأيضا فإنَّ الغرض من التّعريف التخصيص، وإزالةِ الاشتراكِ، وهذا يَحصُلُ بواحدٍ فلا يَجوزُ أنْ ينضمّ إليه آخر، كما لا يَجمع بين حرفي استفهامٍ، أو نفي، أو حرفَي جرٍّ[٢].

قال المبرد: "واعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول يا الرجل تعال"[٣].

وذهب الكوفيون[٤] إلى أنه جوازه، نحو "يا الرجل"، و"يا الغلام"، ونسب إلى البغداديين[٥].

١٨. ندبة المنكر والمبهم:

الغرض من الندبة الإعلام بعظم المصاب؛ ولذلك لا يندب إلا العلم ونحوه، فلا يندب "مَا نُكِّرَ " فلا يقال: "وا رجلاه" خلافًا للكوفيين[٦] في

---

(١) الإنصاف ١/٢٧٥، ٢٧٦.
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص: ٤٤٤.
(٣) المقتضب ٤/٢٣٩.
(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٧٤، والتبيين ص ٤٤٤، وتوجيه اللمع ص ٣٢٧.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨، وشرح ابن الناظم ص٤٠٦.
(٦) ينظر: الإنصاف ١/٢٩٨.

إجازتهم ندب النكرة، وللرياشي[١] في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد كـــ"واجبلاه"، ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بما لا يعينه، فلا يقال: "وا هذاه"، ولا "وا من ذهباه"؛ لأن غرض الندبة – وهو الإعلام بعظم المصاب– مفقود في هذه الثلاثة[٢].

قال ابن جني: "اعلم أن الندبة إنما وقعت في الكلام تفجعًا على المندوب وإعلامًا من النادب أنه قد وقع في أمر عظيم وخطب جسيم وأكثر من يتكلم بها النساء، وعلامتها (يا) و(وا) لا بد من أحدهما ... واعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب؛ ليكون ذلك عذرًا لك في تفجعك عليه، ولا تندب نكرة ولا مبهمًا لا تقول: وا رجلاه ولا تقول: وا هذاه، ولا: وا تلكاه، وكذلك لا تقول: وا من لا يعنيني أمرهوه لما قدمنا "[٣].

فالندبة إنما جاءت إظهارًا، للتفجع وإيذانًا بتناكر الخطب الفاجع، والحدث الواقع، فلمّا كانت تدلّ على الجزع وقلّة الصّبر، تعيّن على النادب أن يذكر شيئًا يكون له عذرًا عند السّامع؛ فلا يندب إلا بالاسم الّذي يعرف بذكره صفات المندوب، من كرم أو فضل أو شجاعة أو حسن أو ذكاء، ونحو ذلك، وهذا إنّما يكون بأشهر أسماء المندوب، كقولك: وا حاتماه، ويا عنتراه، فلا تندب نكرة، ولا مبهما؛ فلا تقول: وا رجلاه، وا هذاه؛ لأنّه لا يقوم به عذر

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣٧٢/١، وارتشاف الضرب ٢٢١٦/٥.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١١٢٢/٣، وشرح الأشموني ٥٨/٣.
(٣) اللمع ص ١٢٠، ١٢١.

النّادب[١]. وهذا مذهب جمهور البصريين[٢].

قال سيبويه: " هذا باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك: وارَجُلاه ويا رُجلاه. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت واهذاه، كان قبيحا؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَش عندهم أن يختلطوا وان يتفجعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهَم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم وكذلك: وامَن في الداراه، في القبح... فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب" [٣].

وحجة البصريين أن الاسم النكرة مبهم لا يخصُّ واحدًا بعينه، والغرض من الندبة أن يُظْهِرَ النَّادِبُ عُذْرَهُ في تَفَجُّعِهِ على المندوب؛ ليساعَدَ في تفجعه فيحصل التأسِّي بذلك فيخف ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة، لا بندبة النكرة، فندبة النكرة ليس فيها فائدة، فوجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فهي أيضًا مبهمة، فأشبهت

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٤٢٦/١.
(٢) ينظر: الكتاب٢٢٧/٢، والمقتضب ٢٦٨/٤، والإنصاف ٢٩٨/١.
(٣) الكتاب ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

النكرة؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة[١].

١٩. ترخيم العلم الثلاثي المجرد من هاء التأنيث:

الغرض في الترخيم التخفيف؛ يقول سيبويه: "والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا"[٢].

ولذلك إِن كان الاسم على ثلاثة أحرف، وكان الثالِث هاء التأنيث جاز ترخيمه، تقول في ترخيم ثبة : يا ثب أقبل، فإن كان ثلاثيًّا مجردًا من هاء التأنيث، لم يجز ترخيمه عند جمهور البصريين[٣]، والكسائي[٤]؛ لأن الغرض في الترخيم التخفيف، وفي الأسماء ما هُو على سبعة أحرف، وهُو نهاية بنائها، وأقلها ما كان على ثلاثة أحرف، وإنما نحط السبعة حتى نبلغ بها إلى الثلاثة، فلما كانت الثلاثة نهايتها في الحقيقة لم ترخم[٥].

وذهب الكوفيون[٦]، والأخفش[٧] إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحرِّكًا، وذلك؛ نحو قولك في "عنقُ": "يا عنُ" وفي "كتف": "يا كَتِ" وما

---

(١) الإنصاف ٢٩٨/١.
(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأسرار العربية ص ١٧٨.
(٤) ينظر مذهبه في : الإنصاف ٢٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٣.
(٥) علل النحو ص: ٣٥٠.
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢ ، ٣٠٥، والإنصاف ٢٩٢/١.
(٧) ينظر مذهبه في : توضيح المقاصد ١١٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٦٨/٣.

أشبه ذلك. ونقله ابن الخباز، وابن النحاس[١] عن الفراء وحده من الكوفيين. ونقل العكبري[٢] عن الكوفيين أنهم يجيزون ترخيمه مطلقًا سكن أوسطه أو تحرك .

٢٠. ترخيم المندوب والمستغاث:

من خصائص النداء الترخيم، وخصّوا به النداء؛ لكثرته في كلامهم؛ لأنّ الحذف يتطرّق كثيرا إلى ما يتكرّر في كلامهم، حتّى استغنوا بالحرف عن الكلمة[٣]. ومن شروطه: أن لا يكون مندوبًا؛ فلا يرخم مندوب لحقته علامة علامة الندبة، أو لم تلحقه، فلا تقول في (واطلحة): واطلح، ولا في (واحمزة): واحمز، وقد نص على ذلك سيبويه[٤]، وتبعه ابن السراج[٥].

قال سيبويه: " ولا تُرَخِّمِ المندوب؛ لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم"[٦].

وعلة ذلك: أن علامة الندبة، وهي الألف، إن ألحقت فيه، فإذا حذفت صار ذلك جمعًا بين حذفين وهو إجحاف. وأيضا، ففي حذفها بعد الإتيان بها

---

(١) توجيه اللمع ص ٣٣٦، والتعليقة على المقرب ص ٣٨٤.
(٢) التبيين ص ٤٥٦.
(٣) البديع في علم العربية ٤١٣/١.
(٤) الكتاب ٢٤٠/٢.
(٥) الأصول في النحو ٣٥٩/١.
(٦) الكتاب ٢٤٠/٢.

نقض الغرض؛ لأن علامة الندبة إنما أتى بها لمد الصوت؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأن الألف خفيَّة، والوقف عليها يزيدها خفاء، فزيدت الهاء عليها في الوقف؛ لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف، والترخيم قصر للصوت بالمندوب؛ ليناسب الغرض الذي جاء إليه وهو التَخْفيف بالحذف، ولأنها ــ أعني الألف ــ كالتنوين فإذا ثبتت لم تحذف، وإن لم تلحق الألف فهي بصدد أن تلحق، ولذلك كان الأكثر إلحاقها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرر عليه الحذف [١].

وكذلك لا يجوز ترخيم المستغاث إذا كان مجرورا، نحو: يا لجعفر؛ لأنّهم يزيدون فيه لغرض رفع الصّوت للمستغاث به، امتداد الصوت مطلوب فيهما والترخيم ينقص امتداد الصوت. نص على ذلك سيبويه، وهو مذهب جمهور النحاة[٢]. ونسب إلى ابن خروف جواز ترخيمه إذا لم يكن فيه اللام[٣].

قال سيبويه:" واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غيرُ منادَيين، ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منون في النداء... ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا، لأنه بمنزلة المضاف إليه. ولا ترخم المندوب لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم" [٤].

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٨٣، والمقاصد الشافية ٤١٤/٥.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/٢.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥، وتوضيح المقاصد ١١٣٧/٣.
(٤) الكتاب ٢٤٠/٢.

المبحث الثاني

التعويل على الغرض في وجوب الحكم النحوي.

١. شرط الجملة التي تقع صلة :

الغرض من جملة الموصول إيضاح الموصول، وغير الخبرية من الأمر والاستفهام مبهمٌ، لا يحصل به الإيضاح؛ فلذلك وجب أن تكون الصلة جملة خبرية، فإن كانت غير خبرية، فلا يجوز أن يوصل بها، فلا تقول: "جاءني الذي أضربه" و"لا أكرمت الذي هل رأيته؟" و"لا جاءني الذي لعلى مثله"، وهو مذهب جمهور النحاة(١).

وإنما وجب ذلك عند الجمهور؛ لأن الغرض من الصلة تحصيل الوضوح للموصول، والإيضاح لا يحصل بغير الخبر، فالجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

قال الرضي: "وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة؛ لتعرِّف المخاطب بالموصوف

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٣، وارتشاف الضرب ٩٩٦/٢.

والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوفَ والموصولَ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصولُه قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الخبرية؛ لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو بعت وطلَّقت وأنت حر ونحوها، وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما...

ويتبين بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول"[(١)].

وقد أجاز هشام الكوفي[(٢)] أن تكون جملة الصلة مصدرة بليت ولعل وعسى، فتقول: "الذي ليته منطلق زيدٌ"، و"الذي لعله منطلق زيدٌ"، و"الذي عسى أن يخرج عمروٌ".

٢. شرط الجملة التي تقع صفة:

مما هو مقرر في علم النحو أن الغرض من النعت الإيضاح والبيانُ وتَخْصِيص المنعوت؛ ولذلك يشترَط في الجملة التي تقع صفةً أن تكون خَبَريّةً محتمِلةً للصدق والكذب تحرُّزًا من الأمر، والنهْي، والاستفهام، نحو:

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٩، وتمهيد القواعد ٢/٦٤٥.

"قُمْ"، و"اقْعُدْ"، و"لَا تَقُمْ"، و"لَا تَقْعُدْ"، و"هل يقوم زيدٌ؟ " فإنّ هذه الجُمَل لاَ تقع صفاتٍ للنكرات كما لا تقع أخبارًا، ولا صلاتٍ، ، فلا ينعت بالجملة إلا إذا كانت خبرية؛ لأن معناها محصل، فيمكن أن تخصص المنعوت، ويحصل بها فائدة بخلاف الجملة الطلبية، فإنها لا تدل على معنى محصل، فلا يمكن أن تخصص المنعوت ولا يحصل بها فائدة، فلا يصح النعت بها؛ فذلك يُنافي الغرض من النعت.

وعلة الوجوب هنا: أنّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيانُ بذكرِ حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفُها المخاطبُ له، ليست لمشاركه في اسمه. والأمرُ، والنهي، والاستفهام ليست بأحوالٍ ثابتةٍ للمذكور يختصّ بها، إنّما هو طَلَبٌ واستعلامٌ، لا اختصاصَ له بشخص دون شخص(١).

قال الإمام عبد القاهر: "وإذا كان الغرضُ من ذكْرِ الصفة إزالةَ اللَّبس والتبيين، كان مُحالاً أن تكونَ غيرَ معلومةٍ عند المخاطَب، وغير ثابتة؛ لأنه يؤدي إلى أن ترم تبيينَ الشيءِ للمخاطَب بوصفٍ هو لا يَعلَمُه في ذلك الشيء. وذلكَ ما لا غايةَ وراءه في الفساد"(٢).

ومن هنا وجب أن تكون الجملة التي تقع صفة خبرية، فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية، فيخرج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر، وعليه خُرِّجَ

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٤٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٣.
(٢) دلائل الإعجاز ١/٣٣٧.

قول الشاعر:

حَتَّى إذا جنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ[1]

فظاهر هذا أن قوله: "هل رأيت الذئب قط" صفة لــ"مذق"، وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره، بل "هل رأيت الذئب قط" مقول لقول مضمر هو صفة لــ "مذق" والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط، فتَخرج الجملة الطلبيَّةُ بذلك عن كَوْنها بنفسها صفة، ولا يبقى محذور، لأن الطلبية وغيرها تقع مَحْكيَّةً بالقول[2].

٣. التزام حرف الجحد مع (ما زال) وأخواتها:

الغرض من(زال) وأخواتها التي أوائلها حرف النفي إثبات الخبر واستمراره؛ ولذلك لا تستعمل هذه الأفعال إلا ومعها حرفُ الجحد، نحوَ: "ما زال"، و"لم يزل"، و"لا يزال"، و"ما بَرِحَ"، و"ما انفكَّ"، و"ما فَتِيءَ".

فهذه الأفعال معناها النفي، فــ"زال"، و"برح"، و"انفكّ"، و"فتىء" كلُها معناها خلاف الثبات. ألا ترى أن معنَى "زال": "برح" ؟ فإذا دخل حرفُ النفي، نُفي البَراح، فعاد إلى الثبات وخلافِ الزَّوال. فإذا قلت: "ما زال زيدٌ

---

(١) من الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ص ٣٠٤، والمقاصد النحوية ١٥٥٥/٤، والتصريح ١١٦/٢، والخزانة ١٠٩/٢. ورواية الديوان :
حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلامُ يَخْتَلِطْ .....
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٩/١، ٢٠٠، والمقاصد الشافية ٦٣٧/٤.

قائمًا"، فهو كلامٌ معناه الإثبات، أي: هو قائمٌ، وقيامُه استمرّ فيما مضى من الزمان، فهي أذن افعال منفية تفيد الثبات والاستمرار، ومعناها مثبتة هو الترك والزوال، ونفيها نفي الترك والزوال، فيؤدي معناها الاستمرار والثبات(١).

يقول السيرافي: " ولا تستعمل (زال) إلا مع حروف النفي؛ لو قلت: "زال زيد منطلقا " لم يجز، ولو قلت: " ما زال زيد إلا منطلقا " لم يجز؛ لأنّك لمّا أدخلت (إلا) انتقض معنى (ما)، فصار تقديره: "زال زيد منطلقا"، وهذا لا يجوز ... "(٢).

وعلة ذلك: أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره، وذلك إنما يكون مع مقارنَة حرف النفي؛ لأنّ استعمالها مجرّدة من حرف النفي يُنافي هذا الغرض؛ لأنها إذا عريَتْ من حرف النفي، لم تفد الإثبات، والغرضُ منها إثبات الخبر. ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي على ما تقدّم، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع، وهو مرادٌ. وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القَسَم، وذلك لأمن اللبس، وزوال الإشكال. فمن ذلك قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٩٤، ومعاني النحو ٢٤٢/١.
(٢) شرح الكتاب ١/ ٢٩٨.

تزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها لها ما مشى يومًا على خُفِّهِ جَمَلْ[١]

والمراد: والله لا تزال، فحذف "لا" ودل على إرادة القسمَ حذفُ حرف النفي، فلولا القسم، لَما ساغ الحذف [٢].

ومنه أيضا قول امرئ القيس :

فقلتُ لها تاللهِ أبْرَحُ قاعدًا ولو قطعوا رَأسِي لَدَيكِ وأوْصالِي[٣]

٤. تنكير الحال:

الغرض من الحال بيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه، أو المفعول عند وقوع الفعل به، فالأول: كقولك: "جاء زيد راكبًا"، والثاني كقولك: "ضربت اللص مكتوفًا". ولما كان ذلك البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير

---

(١) البيت من الطويل لامرأة سالم بن قحطان واسمها ليلى في المفصل ص ٣٥٤، وشرحه لابن يعيش ٣٦٢/٤، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٦٢/٢، والخزانة ٢٤٥/٩.

الشاهد فيه: "تزال" حيث حذف النافي منه وهو جواب قسم، والقسم في البيت الذي قبله:

حَلَفت يَمِينا يَا ابْن قحفان بِالَّذِي تكفل بالأرزاق فِي السهل والجبل.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٦٣، ٣٦٤.

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢، والكتاب٥٠٣/٣، والأصول في النحو ٤٣٤/١.

الشاهد فيه: تاللهِ أبْرَحُ حيث حذف النافي من الفعل المضارع الناقص "أبرح" الذي هو جواب القسم، والتقدير: أقسم لا أبرح.

الحال احترازًا عن العبث والزيادة بلا غرض، وأيضًا فإن الحال ملازم للفضلية، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير(١).

قال أبو علي الصيمري: "الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم يستفده المخاطب، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة؟ وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم" (٢).

والتزام تنكير الحال مذهب سيبويه(٣)، وجمهور النحويين منهم: المبرد، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني(٤).

قال سيبويه : "فإذا كان الاسمُ حالا يكون فيه الأمرُ لم تَدخله الألفُ واللام ولم يُضَف. لو قلتَ: ضربتُه القائمَ تريد: قائماً كان قبيحا، ولو قلت: ضربتُهم قائميهم تريد: قائمينَ كان قبيحا"(٥).

وأجاز يونس(٦)، والبغداديون(١) أن تأتي معرفة نحو: جاء زيد الراكب،

---

(١) ينظر : توجيه اللمع ص٢٠٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٠.
(٢) التبصرة والتذكرة ٢٩٧/١.
(٣) الكتاب ٣٧٢/١ ، ٣٧٧.
(٤) ينظر: المقتضب ٩١/٣ ، ٢٦٦ ، والأصول في النحو ٢٩٨/٢، وشرح الكتاب ٢٩٥/١ ، ٢٤٦/٢، والإيضاح ص ١٧٢، والمفصل ص ٩١.
(٥) الكتاب ٣٧٧/١.
(٦) ينظر: الكتاب ٧٦/٢، وشرحه للسيرافي ٤٠٣/٢.

قياسًا على الخبر، وأجاز الكوفيون[٢] أنه إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهى مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، وعبد الله عندنا الغنى فأما الفقير فلا، وأنت زيداً أشهر منك عمراً، التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وعبد الله عندنا إذا استغنى فأما إذا افتقر فلا، وأنت إذا سميت زيدًا أشهر منك إذا سُميت عمرًا. فإن لم يكن في الحال معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفه اللفظ، لا يقال: جاء زيد الراكب؛ لأنه لا يتقدر عندهم بالشرط، إذ ليس المعنى: جاء زيد إن ركب، ولأنه قلما جاء منها معرفه في اللفظ مبنيًّا على المفعول[٣].

٥. تنكير المُمَيِّز:

الغرض في المجيء بالتمييز إنما هو البيان؛ لأنك إذا قلت: له عشرون، احتمل كل جنس يصلح أن يدخل عليه العدد، فإذا قلت: درهمًا، فقد خلصت هذا الجنس من سائر الأجناس، فهو مبين كتبيين الحال، وإن اختلفت الطريقان. فالحال لتبيين هيئة الفاعل والمفعول. والتمييز لتبيين جنس

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، والمساعد ١١/٢، وهمع الهوامع ٣٠١/٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨/٩، وارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، وشرح الأشموني ٨/٢.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩/٩.

الشيء المفسر في نفسه[١].

ويلزم تنكير المميز؛ لحصول الغرض بذاك، وكون المعنى مفهومًا مع اختصار في اللفظ، فلا يكون إلا نكرة؛ لأن الغرض أن يميّز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخَفُّ، فكانت أولى من المعرفة التي هي الأَثْقَلُ[٢].

قال ابن الخباز: "وإنما كان نكرة؛ لأن الغرض بيان الجنس، والنكرة أخف من المعرفة"[٣].

ووجوب تنكير التمييز هو مذهب البصريين والجمهور[٤]، وجوز الكوفيون، وابن الطراوة[٥] تعريف التمييز. وكلام الفراء في معاني القرآن مشعر بموافقته البصريين.

قال الفراء: "وقوله: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٦]، العرب توقع (سفه) على

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣١٦/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ٢٥٧/١، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ١٥٨.
(٣) توجيه اللمع ص ٢٠٩.
(٤) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٣٢/٣، والأصول في النحو ٢٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٢.
(٥) ينظر: التسهيل، ص ١١٥، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٩، والمساعد ٦٦/٢.
(٦) من الآية(١٣٠) سورة البقرة.

(نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1]، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة، كقولك: "ضِقت به ذَرْعًا"، وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [2]"[3].

واحتج الجمهور بأن التمييز إنما وضع ليكون بيانًا لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة إليه تكلف تأباه حكمة العرب، وأيضًا فإن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلًا، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه، ولذلك لم يصح تعريف الأفعال، وأيضًا هو تفسير لمبهم، فلم يحتج إلى التعريف قياسًا على الحال، وأيضًا لو صح تعريفه لصح إضماره، لكن إضماره لا يصح ولم يأت في كلامهم – أعني مضمرًا – فثبت أنه لا يصح تعريفه[4].

ووجهٌ آخر: أنّ التمييز يُشبِه الحالَ، وذلك أنّ كل واحد منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، فإذا قلت: "عندي عشرون" احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: "درهمًا"، أو "دينارًا"، فقد أزلتَ ذلك الإبهامَ، واتّضح بذِكْره ما كان متردَّدًا مُبْهَمًا، كما أنَّك إذا قلت: "جاء زيدٌ"، احتمل أن يكون على صفاتٍ، فلّما قلت: "راكبًا" فقد أَوْضحتَ، وأزلتَ ذلك الإبهامَ، فلمّا

(١) من الآية(٥٨) سورة القصص.
(٢) من الآية(٤) سورة النساء.
(٣) معاني القرآن ٧٩/١.
(٤) المقاصد الشافية ٥٢٦/٣.

استويا في الإيضاح والبيانِ، استويا في لفظ التنكير(١).

٦. حذف نون التثنية مع الإضافة:

الغرض من الإضافة اتصال المضاف بالمضاف إليه، فالمضاف إليه يتعرف به المضاف، أو يخرج به من إبهام إلى تخصيص على مقدار خصوصه في نفسه، كقولك: "هذا غلام زيد"، فيتعرف الغلام بزيد، فيخرج الغلام عن حد الإبهام الذي في قولك: "هذا غلام"، فإذا أضفت المثنى أسقطت نونه للإضافة، تقول: "قام غلاما زيد"، و"مررت بغلامي زيد"، و"رأيت غلامي زيد"، وكان الأصل فيه: غلامان وغلامين.

فلمّا كان الغرض من الإضافة كذلك وجب حذف النون معها؛ لأن الإضافة تقتضي الاتّصالَ؛ فالمضاف والمضاف إليه كاسم واحد، والنونُ والتنوينُ يفصلان الكلمةَ عمّا بعدها، والألفُ واللام تفصل الكلمةَ أيضًا؛ لأنّهما يمنعان إضافة ما يدخلان عليه كفصلِ النون والتنوين، فكأنّ زيادة النون مع الألف واللام فيه تأكيدٌ لمعناها، ومع الإضافة نقضٌ للغرض بالإضافة، فالنون دليل الانفصال والإضافة دليل الاتصال، والجمع بينهما متعذر، فإذا لقي الألف ساكن حذفت لفظًا(٢).

٧. تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان:

الغرض من عطف البيان تبيين الاسم الذي يجري عليه وإيضاحه، لذلك

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٢.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٨٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٥،٢٢١/٣.

سماه النحويون عطف بيان.

قال أبو البركات الأنباري:" إن قال قائل: ما الغرض في عطف البيان؟ قيل: الغرض فيه رفع اللبس، كما في الوصف؛ ولهذا، يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفًا به؛ ليخصَّه من غيره؛ لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنك إذا قلت: "مررت بولدك زيد" فَقد خصصت ولدًا واحدًا من أولاده، فإن لم يكن له إلا ولدٌ واحدٌ كان بدلاً، ولم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك"(١).

ولكون الغرض منه تكميل المعطوف عليه قصد النعت يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما يستتبعه النعت، وقد مَنع أكثر النحويين(٢)، جَرَيَانه على النكرَة، وَقَالُوا لا يجْرِي إلا فِي المعارف، ونسبه الشلوبين إلى البصريين قَالَ ابْن مَالك: "ولم أجد هذا النقل من غير جهته" (٣).

واحتجوا بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه والنكرة؛ لأن النكرة لا يصح أن يبين بها غيرها؛ لأنه لا يبين مجهول بمجهول، إنما يبين المجهول بالمعروف، وهذا يستتبع لزوم موافقته المتبوع في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث،

---

(١) أسرار العربية ص ٢١٦.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٢٢٠، .
(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢٦.

كما يستتبعه النعت[١].

وَذهب الْكُوفِيُّونَ[٢] إلى أن عطف البيان يكون في المعارف والنكرات، وتبعهم أبو علي الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، واختاره ابن مالك[٥]، ومثلوا بقوله تَعَالَى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [٦]، وَقَوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [٧] فيمن نون كفارة [٨]، فمن رفع "طعام مساكين" جعله عطفا على الكفارة عطف بيان؛ لأنّ الطعام هو الكفّارة.

ومن أضاف الكفّارة إلى الطعام، فلأنّه لما خيّر المكفّر بين ثلاثة أشياء: الهدي، أوالطعام، أوالصيام، استجاز الإضافة لذلك، فكأنّه قال: كفّارة طعام لا كفّارة هدي، ولا كفّارة صيام، فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفّارة من

---

(١) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي ص٢١٥، وشرح ابن الناظم ص٣٦٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، وأوضح المسالك ٣١٠/٣.

(٣) نص عليه في كتاب التذكرة المفقود ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٧.

(٤) ينظر: المفصل ص ١٢١، ١٢٢، والكشاف ٥٤٦/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣.

(٦) من الآية: (١٦) سورة إبراهيم.

(٧) من الآية: (٩٥) سورة المائدة.

(٨) قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: {أَو كَفَّارَةٌ} منونا. وقرأ نافع وابن عَامر {أَو كَفَّارَةُ} رفعا غير منون. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٨، و الحجة للقراء السبعة ٢٥٧/٣.

هذه الأشياء[١].

٨. ذكر (يا) في الاستغاثة:

يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ بكثرةٍ، إذا كان "يا" دونَ غيرِها، كقولهِ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ [٢]، ولا يجوزُ حذفُهُ من المنادى المُستغاث، فإذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث (يا)؛ ووجب ذكرها.

وإنما وجب ذكرها؛ لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت، والحذف مناف لذلك؛ إذ كان الغرض في الاستغاثة مد الصوت؛ لأنه موضع تأكيدٍ واجتهادٍ في الاستصراخ والتصويت، فشدة الحاجة إلى الغوث والنصرة تقتضي مد الصوت ورفعه، حرصا على الإبلاغ، وحرف النداء معين على ذلك فلو حذفوه هنا لكان فيه نقض الغرض، وهو ممنوع [٣].

قال الرماني: "ولا يجوز في المستغاث به إلا (يا)؛ لأنها أم حروف النداء؛ تدخل في سائر وجوهه من أصله وفرعه، فأصله النداء المجرد، وفرعه نداء المستغاث به، ونداء المندوب، ولا يجوز حذفها من المستغاث به؛ لأنه أحق بمد الصوت للاجتهاد في الاستغاثة، مع أنه يطلب الإجابة، وكشف البلية، فهو موضع تحقيق، وتوكيد"[٤].

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٢٥٧، ٢٥٨.
(٢) من الآية: (١٤٣) سورة الأعراف.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٢٤٤، والتصريح ٢/٢٤٣.
(٤) شرح كتاب سيبويه ص ٢١٧، ٢١٨.

المبحث الثالث:
التعويل على الغرض في جواز التقديم والحذف وغيرهما من عوارض التركيب.

التراكيب العربية المستعملة في كلام العرب نرى فيها ما قدم وأصله التأخير، وما أخر وحقه التقديم، وما حذف وأصله الذكر وغير ذلك مما عدل به عن أصل وضعه، لكن هذا لم يتم دون داعٍ أو غرض قوي؛ فللعرب في كلامهم مقاصد وأغراض راعوها حتى صارت كأنها سنن من سننهم في الكلام، فتراهم إذا اعتنوا بشيء قدموه، فيقدمون الأهم.

يقول سيبويه: " فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(١).

فتقديم بعض الألفاظ لم يرد في لغة العرب اعتباطًا، فإما أن يقتضيه سياق أو غرض من أغراض التقديم اللفظية أو المعنوية، وكذلك لا يحذفون الشيء إلا بدليل ولغرض، فقد حذفوا الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم

(١) ينظر قول العرب في: الكتاب ١٢٧/٢، وشرحه للسيرافي ٢٥٧/٢.

الغيب في معرفته[١].

والناظر في لغة العرب ــ مع مراعاة سننها ومذاهبها ــ يدرك بلا شك أن الغالب في كل شيء عدل به عن أصل وضعه إنما كان لغرض سواء أكان غرضًا لفظيًّا أم معنويًّا، ويظهر هذا في المسائل الآتية:

١. تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وقد يعدل عن هذا الأصل، فيقدم الخبر على المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثالُ المفرد قولك: "قائمٌ زيدٌ"، ومثالُ الجملة: "أبوه قائمٌ زيدٌ"، وعلى ذلك قول العرب: (تميميٌّ أنا) و(مشنوءٌ من يشنؤك) [٢].

يقول عبد القاهر:" اعلم أن مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنه إذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يُسْتَفَدْ من الخبر شيء، ويجوز تقديمه على المبتدأ، وتكون النية به التأخير، تقول:" منطلقٌ زيدٌ" و" ضربته عمرو"، فيكون ضربته بمنطلق مقدمين في اللفظ مؤخرين في النية"[٣].

وقد اختلف النحويون في تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب البصريون

---

(١) ينظر: الخصائص ٣٦٢/٢.
(٢) الكتاب ٣٤/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٠٢/١.

وجمهور النحاة[١]، إلى جواز تقديمه على المبتدأ ما لم يكن فعلا.

يقول سيبويه:" وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: "قائمٌ زيدٌ"، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّمًا مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: "ضرب زيدا عمرٌو"، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً، ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك"[٢].

وذهب الكوفيون[٣] إلى منع ذلك؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلت: "قائمٌ زيدٌ"، كان في "قائمٌ" ضمير "زيد" بدليلِ أنَّه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: "قائمان الزيدان"، و"قائمون الزيدون"، ولو كان خاليًا عن الضمير لكان مُوَحَّدًا في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: "أبوه قائمٌ زيدٌ"، كانت "الهاءُ" في "أبوه " ضميرَ "زيد"، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره[٤].

ونقل عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً نحو: ضربته زيد، ويمنعان ذلك مع المرفوع نحو: قائم زيد.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول في النحو ٥٩/١، والمسائل الحلبيات ص ٢٥٦، والتبصرة والتذكرة ١٠١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢.

(٣) الإنصاف ٥٦/١، وأسرار العربية ص ٧٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٥/١.

والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو الجملة وفرقوا بين: قائم زيد، وضربته زيد فمنعوا، وبين: في داره زيد فأجازوا[١].

وجواز تقديم الخبر على المبتدأ إنما يكون إذا كان في التقديم غرض من الأغراض، وأشهر هذه الأعراض:

١. التخصيص: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد) و (محمد منطلق) فهذا إخبار أولى لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدًا قاعد لا قائم، وجب أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه، فتقول له: قائم زيد. فجملة (زيد قائم) أخبار أولى ولكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أن زيدا قاعد، فتقول له: (قائم زيد) أي لا قاعد[٢]، فأفاده التقديم نوعًا من التخصيص.
٢. الافتخار كقولهم: (تميمي أنا) فثمة فرق بين قولهم (أنا تميمي) و (تميمي أنا)، فالأولى أخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه، وقبيلته[٣].

قال الرضي: "وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه بمعنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم، نحو قولك (تميمي أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣٥٣.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٦٤، ١٦٥.
(٣) ينظر: معاني النحو ١/١٥١، ١٥٢.

ذلك مما يقدم له الخبر"[١].

ومن هنا يمكن القول بأن العدول عن الأصل بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ إنما يكون لغرض مقصود، فإن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، فتراهم يقدمون اللفظة لغرض الاهتمام، كما قال سيبويه: " كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٢].

وعلى هذا فأنّ قولَ النحاة: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: (تميمي أنا) ليس على إطلاقه فليس معناه أنك تقدم متى شئت، ولكنك تقدم إذا كان في التقديم غرض جريًا على سنن العرب في كلامهم.

٢. حذف الفاعل

الفاعل لا يجوز حذفه، فلا بد أن يكون مذكوراً؛ لأنه عمدة، والعمدة لا يستغنى عنه، ولأنه مسند إليه فهو أحد ركني الإسناد، فحينئذٍ لا يجوز حذفه إلا بما ورد في لغة العرب وهي مواضع معدودة ذكرها النحاة سماعا، فالأصل أنه لا يجوز حذفه، فإذا لم يظهر الفاعل فلابدَّ من تقديره ضميرا مستترا. كما قال ابن مالك:

---

(١) شرح الكافية ٣٦٣/١.
(٢) الكتاب ٣٤/١.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلُ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[١]

أي إن ظهر بعد الفعل ما هو مسند إليه في المعنى فهو الفاعل، سواء كان اسمًا ظاهرًا، نحو: "قام زيد"، أو ضميرًا بارزًا، نحو: "الزيدان قاما"، وإن لم يظهر كما في نحو: "زيد قام" وجب كونه ضميرًا مستترًا في الفعل؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، ولا يتأخر عنه[٢].

ويجوز حذف الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه إذا كان في حذفه غرض لفظي أو معنوي، ومن جملة الأغراض اللفظية التي يحذف لأجلها الفاعل:

* قصد الإيجاز، نحو ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ﴾ [٣].
* إصلاح السجع كموافقة المسبوق للسابق في قول بعض الفصحاء: من طابت سريرته حمدت سيرته[٤]؛ إذ لو قيل "حمد الناس سيرته" لاختلف إعراب الفاصلتين.
* قصد إصلاح النظم كقول الشاعر:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيرِي وعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ [٥]

---

(١) الألفية ص ٤١.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ١٥٨.
(٣) من الآية (٦٠) سورة الحج.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٢٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٦.
(٥) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ص ٥٧، وشرح التسهيل١٢٥/٢، والتذييل=

ومن جملة الأغراض المعنوية التي يحذف الفاعل لأجلها:

* كون الفاعل معلومًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ (١).
* الجهل بالفاعل، كقول الرجل: نبئت بكذا، إذا لم يعرف من نبأه.
* ألا يتعلق مراد المتكلم بتعيين الفاعل، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ (٢)؛ إذ ليس من الغرض هنا إسناد الفعل إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان.
* تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقول صلى الله عليه وسلم: "من بُلي منكم بهذه القاذورة فليستتر" (٣).
* تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل نحو: طُعن عمر، والستر على الفاعل خوفاً منه أو عليه(٤).

=والتكميل ٢٢٥/٦، والمقاصد النحوية ٩٦٢/٢.

(١) من الآية (٢٨) سورة النساء.

(٢) من الآية: (١٩٦) سورة البقرة.

(٣) استشهد بهذا الحديث ابن مالك وغيره ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٦/٦، وتمهيد القواعد ١٦١٥/٤، ولم أقف عليه بلفظه في كتب الأحاديث، والذي ورد فيها: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ــ بَعْدَ أَنْ رَجَمَ الْأَسْلَمِيَّ ــ : «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَةَ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَّ بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَلْيَسْتَتِرْ". ينظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم ٢٧٢/٤، والسنن الكبرى ٥٦٥/٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٥/٦، ٢٢٦، وتعليق الفرائد ٢٥٤/٤.

٣. حذف المفعول لغرض لفظي أو معنوي:

الجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل وكل ما عداهما فضلة يمكن الاستغناء عنه، فالمفعول به فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، ولذلك يجوز حذفُه، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [(١)] على إرادة الهاء، وحذفُها تخفيفًا لطُول الكلام بالصلة، والتقدير: بعثه.

والثاني: أن تحذفه مُعرِضًا عنه ألبتّةَ، وذلك أن يكون الغرضُ الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، كقولهم: "فلان يُعطِي ويمنع، ويضُرّ وينفَع، ويصِل ويقطع"، والمراد: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، وينفع الأَودّاءَ، ويضرّ الأعداءَ، إلّا أنّه حُذف، ولم يكن المرادُ إلا الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل[(٢)].

ولكن لا يجوز حذف المفعول إلا إذا دل عليه دليل وكان في حذفه غرض؛ فهو وإن كان فضلة فوجوده مهم في الجملة، ودلالة الفعل عليه لا

---

(١) من الآية (٤١) سورة الفرقان.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٩/١، ٤٢٠.

تقل عن دلالة الفعل على الفاعل، وبخاصة في الأفعال المتعدية؛ إذ الفعل اللازم لا يحتاج إلى المفعول أصلا، ولا أدل على ذلك من قول سيبويه.

يقول: "وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنَّ ذهَبَ قد دلّ على صِنف، وهو الذهاب"(١).

وجواز حذفُ المفعول به إنما يكون لغرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية، فمن الأغراض اللفظية:

* تناسب الفواصل في نحو قوله تعالى: ﴿ مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (٢).
* الإيجاز ويكون في مواضع منها :

الموضع الأول: بعد فعل المشيئة، وهو كثير في كلام العرب ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ (٣) وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾(٤) والتقدير: لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم، ولو شاء ربك أن لا يفعلوه ما فعلوه، ولا يكاد يذكر المفعول إلا إذا كان أمرا عظيما

---

(١) الكتاب ٣٥/١.
(٢) الآية (٣) سورة الضحى.
(٣) من الآية (٢٠) سورة البقرة.
(٤) من الآية (١١٢) سورة الأنعام.

أو غريبًا كأن تقول: (لو شاء أن يبني قصرًا من ذهب لفعل)[١].

الموضع الثاني: أن يكون ضميرًا عائدا على الموصول، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ ، فهذا على إرادة الهاء، وحذفُها تخفيفًا لطُول الكلام بالصلة.

الموضع الثالث: بعد نفي العلم ونحوه نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢].

قال ابن هشام: "حذف المفعول يكثر بعد لو شئت، نحو: ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ [٣] أي فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ أي إنهم سفهاء.... وعائدا على الموصول، نحو: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ ... وجاء في غير ذلك، نحو: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾[٤] أي فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم"[٥].

---

(١) ينظر: معاني النحو ٢/٩٩.
(٢) من الآية (١٣) سورة البقرة.
(٣) من الآية (١٤٩) سورة الأنعام.
(٤) من الآية (٤) سورة المجادلة.
(٥) مغني اللبيب ص٨٢٩.

ومن الأغراض المعنوية:

* الخوف منه، فقد يُحذف المفعول خوفا منه، كقولك: "أبغضتُ والله"، ولا تذكر المُبْغَض خوفا منه.
* احتقاره وتعظيم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[1]، أي: الكافرين.
* استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: "مَا رَأَى مِنِّي ولا رأيتُ منه" أي: العورة[2].
* الجهل به في نحو قولك: "ولدت فلانة"، وأنت لا تدري ما ولدت، إلى غير ذلك من الأغراض.

٤. العُدول عن الاسم إلى لفظ الفعل في خبر كاد وأخواتها:

من أفعال المقاربة "كادَ"، وهي للدلالة على مقاربة الخبر على سبيل الحصول، تقول: "كاد زيدٌ يفعلُ"، أي: قارَبَ الفعلَ، ولا بدّ لها من اسم وخبر شأنها في ذلك شأن أخواتها، ولا يكون خبرها إلا فعلا مضارعا مؤوّلا باسم الفاعل، تقول: "كاد زيدٌ يقوم".

والأصل في "كاد زيدٌ يقوم" أن يُقال: قائمًا، وإنما عُدل عن الاسم إلى

---

(١) من الآية (٢١) سورة المجادلة.

(٢) استشهد به ابن هشام والشيخ خالد ينظر: أوضح المسالك ١٦٥/٢، والتصريح ٤٧٢/١ ولم أقف عليه بلفظه في كتب الأحاديث، وإنما رواه ابن عدي في الكامل عَن أَنَس أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ "مَا رَأَيْتُ عَوْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قط". ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٢٢٤/٢.

الفعل لغرض، وهو إرادةُ الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباسِ به، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على هذا الغرض، فإذا قلت: "كدتُ أفعل"، كأنّك قلت: مقارِبًا لفعله آخِذًا في أسباب الوقوع فيه، ولستَ بمنزلةِ من لم يَتعاطه، بل قربتَ من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقَعتُه. وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم(١).

قال سيبويه: "وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أن)، نحو قولهم: خليقٌ أن يقول ذاك وقارب أن لا يفعل ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل... فلما كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنه فعلٌ مثله"(٢).

فلما قصدوا المناسبة بين الأفعال المقاربة وأخبارها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارها الأسماء إلا في ضرورة منبهة على الأصل(٣).

وقد استعمل الأصل في قول الشاعر:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ(٤) وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِي تَصْفِرُ (٥)

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/٢٢١، ٢٢٢.

(٢) الكتاب ٣/١٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٥.

(٤) وهي قبيلة فهم بن عمرو بن قيس عيلان.

(٥) من الطويل لتأبط شرا في ديوانه ص ٩١، والمقاصد الشافية ٢/٢٦٣، والمقاصد النحوية ٢/٦٨٠. ويروى "وما كنت آيبا"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

المبحث الرابع
مراعاة الغرض في الأحكام التصريفية

يمثل التصريف جانبا مهما في الدراسات اللغوية، فهو قسيم النحو، وقد لاحظت أن مراعاة الغرض قد أثرت في الحكم التصريفي، كما أثرت في الحكم النحوي، وإن كان هذا التأثير قليلا مقارنة بأحكام النحو.

وقد وقفت على عدة أحكام تصريفية روعي فيها الغرض وأثر فيها، ويظهر هذا الأثر في الأحكام التصريفية الآتية:

١. منع إلحاق علامة التأنيث لما فيه علامة :

الاسم المؤنث المراد جمعه لا يخلو أن يكون: فيه علامة أولا علامة فيه. فأما العاري من العلامة، فيزاد في آخره ألف وتاء مضمومة في الرفع، ومكسورة في الجر والنصب، تقول هؤلاء الهنداتُ، ومررت بالهنداتِ، ورأيت الهنداتِ، فتحمل النصب فيه علي الجرّ كما حملته عليه في المذكر.

وأما الذي فيه العلامة فلا تخلو العلامة أن تكون تاء، أو ألفًا في مقصورٍ أو ممدودٍ، فالمؤنث بالألف المقصورة، كحبلى وحبارى تقول في جمعه: حبليات وحباريات والمؤنث بالألف الممدودة، وذلك نحو: صحراء، فتقول في جمعه: صحراوات، ولم يقولوا: صحراءات، فيقروا الهمزة؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشوا في الكلمة، فقلبوها حرف علة.

وأما المؤنث بالتاء، كمسلمة وقائمة تقول في جمعه: مسلمات وقائمات،

وكان أصله: مسلمتات وقائمتات، فتحذف التاء في الجمع؛ كيلا يجتمع في الاسم علامتا تأنيث ولأنّ الطّارئ يزيل حكم الثّابت، ولأنّه يحصل من الثانية ما يحصل من الأولى، ولا بالعكس، فتقول في مسلمة وقائمة: مسلمات وقائمات، وكان الأصل: مسلمتات وقائمتات، فحذفت إحدى التائين، لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث (١).

ومن هنا امتنع إلحاق علامة التأنيث لما فيه علامة؛ لأنك لو ألحقت العلامة العلامة لنقضت الغرض الذي جاءت من أجله التاء وهو التأنيث؛ فالتاء في قائمة ونحوها قد أفادت تأنيثه وحصلت له حكمه فلو ألحقها علامة أخرى، فتقول: قائمتات لنقضت ما أثبت من التأنيث الأول، بإلحاق علم التأنيث الثاني له؛ وفي ذلك إيذان بأن الأول به لم يكن مؤنثا، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه، وهذا هو النقض(٢).

٢. منع تصغير ما هو أقل من ثلاثة أحرف :

لا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف؛ لأن أدنى أبنية التصغير فُعَيْل ولا يكون إلا من بنات الثلاثة؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب كرجيل وجميل في رجل وجمل، ولو صغر ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفًا

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية ١٠١/٢، ١٠٢، وتوجيه اللمع ص ٩٧، ٩٨.
(٢) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٣٨.

فكان يلزمها أن تحرك بحركات الإعراب، وهي لا تكون الا ساكنة وكان يؤدي ذلك إلى قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها اذا وقع بعدها التنوين وكل ذلك محظور لما يلتزم فيه من نقص الغرض باجتلاب ياء التصغير(١).

٣. منع تصغيرَ الفعل :

التصغير من خصائص الأسماء، فلا يصغّر فعل ولا حرف، ولا خلاف بين النحويين أن الفعل في غير التعجب لا يصغر.

ومما يبعد تصغير الفعل أنّ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: "هذا ضاربٌ زيدًا"، فإذا صغّرته، بطل عملُه، فلا تقول: "هذا ضوَيْرِبٌ زيدًا"؛ لبُعْده بالتصغير عن الأفعال، وغَلَبَةِ الاسميّة عليه، فعدم تصغير الفعل أولى(٢).

فالقياس يأبى تصغيرَ الفعل؛ لأنّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصِّغَر، والمرادُ المسمّى، والأسماء علاماتٌ على المسمّيات، فصُغّرت ألفاظها، لتكون دليلاً على صِغَر المسمّيات، والأفعالُ ليست كذلك، إنّما هي إخباراتٌ، وليست بسِماتٍ كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنًى كما لم يكن

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٠١.
(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٦، وشرح المفصل ٤٢٩/٣.

لوصفها معنًى[١].

وأمّا تصغير "أميلح" و"أحيسن" وهما فعلان، فشاذ خارج عن القياس وَحُمِلَ على عدة أوجه:

أحدها: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعًا واحدًا ولم تتصرف؛ فأشبهن الأسماء، فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، فلم يخرج بذلك عن كونه اسْمًا، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلاً؛ فكذلك ههنا[٢].

والثاني: أن التصغير كان حقه أن يكون لاحقا لفاعل "أملح" وهو " ما " و " ما " لا تصغر، فجعلوه واقعا على الفعل؛ لأنهم لو عدلوا عن " ما " إلى لفظ آخر لبطل معنى التعجب.

والثالث: أن قولهم: (ما أميلح زيدًا) إنما يريدون الملاحة ونقصانه عما هو أفضل منه، وذلك لا يتبين إلا في لفظ (أملح)؛ لأنهم لو صغروا (زيدًا) جاز أن يكون محقرًا في معنى غير الملاحة، فجعلوه في لفظ (أملح) وصار بمنزلة قولك: (زيد مليّح) [٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٤٢٩.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/١٠٠، وأسرار العربية ص ١٠٣.
(٣) ينظر: شرح السيرافي ٤/٢١٦، ٢١٧.

قال سيبويه:" وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مليِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام. وليس شيء من لفعل ولا شيءٌ مما سمِّى به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله"(١).

٤. إبدال الياء من الواو المدغمة في "دِيوان" ومنع إبدال الواو ياء:

تبدل الياء من الواو المدغمة في "دِيوان"، وأصله: "دِوّانٌ"، فأبدلت الواو الأولى ياء لضرب من التخفيف بدلالة قولهم في الجمع: "دَوَاوِين"(٢). فلما صار "دِوّانٌ" إلى "ديوان" اجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى، فكان حقه أن تبدل الواو ياء لذلك، ولكنها لم تبدل؛ لأن هذا ينقض الغرض؛ لأنهم لما كرهوا التضعيف في دِوّانٌ أبدلوا الواو ياءً؛ ليختلف الحرفان فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا: ديان فيعودوا إلى نحو مما هربوا منه(٣)، فأبدلوا الواو ياء على غير قياس، فكان القياس أن لا تقلب الواو ياء، بل يلتزم دوان.

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٧، ٤٧٨.
(٢) الممتع ص ٣٨٤.
(٣) ينظر: الخصائص ٣/٢٠، ٢١.

٥. منع إدغام "جَلْبَبَ"، و"شَمْلَلَ"، ونحوهما:

الغرض من الإلحاق أن تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في الأحكام اللفظية؛ فيجعل ذلك الحرف الزائد للإلحاق في المزيد فيه مقابلا للحرف الأصلي في الملحق به؛ ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في قَرْدَدَ ولم يدغموا، لئلّا يتغيَّر عن بناء ما أُلحق به، وهو جَعْفَر، فلا يحصل الغرض الذي قُصد به، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسَّكنات وعدد الحروف؛ لأنك لو أدغمت فقلت: "قَرَدٌّ" لحرَّكت الراء وهي في مقابلة العين من جَعْفَر، وسَكَّنتَ الدال الأُولى وهي في مقابلة الفاء من جَعْفَر. فكنتَ تضع متحرِّكًا في مقابلة ساكن، وساكنًا في مقابلة متحرِّك، وهذا مخالف لغرض الإلحاق(١).

ومن هنا فالكلمة التي زيد في أحد المثلين للإلحاق؛ لا يجوز الإدغام فيها فعلا كان أو اسما، فالفعل، نحو: جلبب وشملل الملحقين بدحرج، والاسم، نحو: قَرْدَد؛ وإنما لم يدغم حتى لا يبطل الإلحاق؛ لأن الإلحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا، فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة، فلا يعامل معاملته، فيبطل غرض الإلحاق(٢)؛ لأنك إذا أردت أن تلحق شيئا بشيء أكثر حروفا منه، فلا بد من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب، لا يجوز إدغامها؛ لأنّ الإدغام يزيل

---

(١) ينظر: الممتع ص ١٤٠، ٤١٢.

(٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص ٨٣.

غرض الإلحاق ويبطله؛ لأنك لو أدغمت لَسَكَّنْتَ الأول، فبطلت مماثلة هذا البناء لجعفر، وهي الغرض من الإلحاق.

يقول المبرد: "وأما الملحقات من الأسماء فلا إدغام فيها؛ لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به، وذلك قولك: قَرْدَد ومَهْدَد وما أشبهه؛ لأنه ملحق بجعفر وكذلك الجمع، نحو قولك: قرادد ومهادد ليكون مثل جعفر"(١).

ثم إن الإدغام إنّما جيء به لضرب من التخفيف؛ فإذا أدّى ذلك إلى فساد، عُدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهلَ عندهم. وذلك على ثلاثة أضرب منها(٢):

١. أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدًا للإلحاق، نحو قولهم "جَلْبَبَ"،

---

(١) المقتضب ١/٢٤٤.

(٢) ومنها: أن يؤدّي الادغام إلى لبس، نحو: "سُرُرٍ"، و"طَلَلٍ"، فإنّه لا يدّغم المِثْلان هنا، وإن كانا أصلين مثلهما في "شَدَدَ" و"مَدَدَ"، لأنّ الادغام يُحْدِث لبسًا واشتباهَ بناء ببناء، فلم يُعلم المقصود منها، فلو ادغمتَ فقلت: "طَلٌّ"، و"سُرٌّ"، لم يُعلم أنّ "طَلَلاً" فَعَلٌ، وقد ادُّغم، لأنّ في الأسماء ما هو على زنةِ "فَعْلٍ" ساكنَ العين، نحو: "صَدّ"، و"جَدّ"، ولو ادُّغم نحْو: "سُرُر"، فقيل: "سُرٌّ"، لم يعلم هل هو "فُعُلٌ" مثلُ: "طُنُب" وقد ادُّغم، أو هو على "فُعْلٍ" أصلًا نحو: "جُبّ"، و"دُرّ".

ومنها: أن يلتقي المِثْلان من كلمتين، وما قبل الأوّل حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحو: "قَرْمُ مالِكٍ"، فإنّك لو ادغمتَ ههنا الميم في الميم، لاجتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لا يجوز. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥١٤، ٥١٥.

و"شَمْلَلَ"، فالحرفُ الثاني من المثلين كُرّر ليُلْحق ببناء "دَحْرَجَ"، وهو مُستحقٌّ للإدغام؛ لأن فيه حرفينِ مُتجانسينِ مُتجاورينِ، لكن لو أدغمتَ لزم أن تقول: "جَلَبَّ"، و"شَمَلَّ"، فينتقض غرضك الذي أردته من الإلحاق، وهو: مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى ضد ما اعتزمته ونقض ما قصدت من الإلحاق، فيخرج عن أن يكون مُوازِنًا لـ"دحرج"، فحينئذ يبطل غرضُ الإلحاق، والأحكامُ الموضوعةُ للتخفيف إذا أدّت إلى نقصِ أغراض مقصودة تُركت(١). فليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يبطله.

قال سيبويه: "وإذا ضاعفت اللام وكان فعلا ملحقا ببنات الأربعة لم تدغم؛ لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت وجحدلت، وذلك قولك: جلببته فهو مجلببٌ، وتجلبب ويتجلبب، أجريته مجرى تدحرج ويتدحرج في الزنة، كما أجريت فعللت على زنة دحرجت"(٢).

وكذلك يمتنع إدغام نحو اقعنسس، ونحوه؛ لما فيه من نقض الغرض؛ فالإلحاق إنما جيء به لجعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته.

يقول ابن السراج: "فإذا وجدت شيئًا ملحقا قد ضعف واجتمع فيه حرفان مثلان فلا تدغمه فإنه إنما ضعف ليبلغ زنة ما ألحق به فمثل: اسحنكك

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٣٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥١٤، ٥١٥.
(٢) الكتاب ٤٢٥/٤.

واقعنسس لا يدغم؛ لأنه ألحق باحرنجم"[١].

٦. منع إدغام ما كان عينه ولامه من جنس واحد :

ما كان عينه ولامه من جنس واحد إذا كان في فعل فلا بد من إدغام العين إذا لم تكن مشددة في اللام، ولا تقع عين الفعل إلا متحركة، وذلك قولك ردّ وعضّ واعدّ وحادّ يحادّ وأصله ردّد وعضض واعدد وحادد، وتَرْدِيدُ الحرف مستثقلٌ فسكن الأول، وأدغم ليكون النطق به في مرة واحدة.

وإذا كانت مشددة لم تدغم العين في اللام وهي في بناءين فعل وتفعل نحو: ردّد وتردّد، وإنما لم تدغم عين الفعل في لامه؛ لأن غرض الإدغام التخفيف استثقالا لتكرير الحرفين المتحركين من جنس واحد، ولو أدغمنا العين في اللام في ردد وتردد لم تحصل به خفة؛ لأنا لو أدغمنا أسكنا الدال الثانية وألقينا حركتها على الدال الأولى فصار ردد وقد تكرر فيه حرفان متحركان من جنس واحد وكل ما كان من الأسماء عينه ولامه من جنس واحد وعينه متحركة على بنية واحدة ليست للفعل؛ فإنه لا تدغم عينه في لامه كقولنا قدد وسرر وجدد وعلى ذلك[٢].

---

(١) الأصول في النحو ٣/٣٥٤.
(٢) شرح السيرافي ٥/٣٧٣.

٧. الملحق لا يعل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف :

الملحق لا يعل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف لئلا يخالف الملحق به، فيبطل غرض الإلحاق إلا إذا كان الإعلال في الآخر فإنه يعل؛ لأن الأواخر محل التغيير ولأن سقوط حركة الآخر كالْمِعْزَى لا يخل بالوزن(١).

وإنما جاز حذف الألف للساكنين في نحو أرْطًى وَمِعْزًى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بإدغام نحو مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ، لأن هذ الانكسار ليس لازما، إذ التوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والإضافة، نحو الأرْطَى وَأَرْطى هذا الموضع(٢).

٨. إبدال الهمزة واوا في مضارع" أخذذ " على بناء دحرج :

لو بنيت مثل "دحرج" من "أخذ" لقلت: "أخذذ"، فإن رددته إلى المضارع فقياسه "يؤخذِذ، وأنا أؤخذِذ"، فتبدل الهمزة من "أوخذذ" واوا لانضمام ما قبلها، ولا تقرها لئلا تلتقي همزتان في كلمة واحدة. ولا يجوز أن تقول: "يُخذِذ" بحذف الهمزة؛ لأمرين:

الأول: أن "أخذذ" ملحقٌ بـــ "يدحرج"، فالهمزة أصلية في مقابلة الدال من دحرج، فكما تقول: أدحرج، كذلك تقول: أوخذذ؛ لأنك لو حذفت الهمزة فلو

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٢٦/٣.
(٢) السابق ٥٨/١.

حذفت الهمزة فقلت: "يخذذ" لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناء، وليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يبطله، إلا أنك تبدل الهمزة واوا لاجتماع الهمزتين ولا تحذف.

والثاني أن الهمزة أصل فاء، وفي: "أكرم" زائدةٌ، والزائد مستجاز فيه من الحذف ما لا يستجاز في الأصل(١).

٩. حذف نون التوكيد :

الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتشديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار؛ ولذلك لا يجوز حذف نون التوكيد؛ لأن في حذفها نقض الغرض؛ ولذلك مما ضعف في القياس، وقل في الاستعمال حذفها في قول الشاعر:

أَضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (٢)

قال ابن جني معلقًا على هذا البيت :" قالوا أراد: "اضربن عنك" فحذف

---

(١) ينظر: المنصف ص١٩٣، وشرح التعريف بضروري التصريف ص٢٣٨، والمقاصد الشافية ٤١١/٩ .

(٢) من المنسرح لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٤، والمقاصد النحوية ١٨١٣/٤،
اللغة: قَوْنَسَ الْفَرَسِ: ما بين أُذُنَيْه، وقيل: عظمٌ ناتِئٌ بين أُذنيه، وقيل: مُقَدَّمُ رأْسه. ينظر: الصحاح (ق ن س) ٩٦٧/٣، ولسان العرب(ق ن س) ١٨٣/٦.
الشاهد: (اضرب) فأصلها (اضربن) فحذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة على الباء دليلا عليها من غير ساكن ولا وقف؛ وذلك ضرورة.

نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتشديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقض الغرض، فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من إدّغام الملحق؛ نحو مهدد وقردد وجلبب ... في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ولو ادّغمت لنقضت الغرض الذي اعتزمت"[١] .

وقد خص جمهور النحاة[٢] حذف نون التوكيد بالضرورة. وقراءة أبي جعفر المنصور «أَلَمْ نَشْرَحَ»[٣] بنصب الحاء، يريد : نشرحَنّ، ثم حذف نون التوكيد وأبقى الفتحة دليلا عليها[٤] تخرجه من حيز الضرورة.

وقد تؤول على تقدير النون الخفيفة، ثم أبدلت النون ألفا في الوقف، ثم حمل الوصل على الوقف، ثم حذف الألف[٥]. وقيل: لعلَّه بيَّن الحاء وأشبعها

---

(١) الخصائص ١٢٧/١.
(٢) ينظر: المسائل العسكريات ص ٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٣/٥، وضرائر الشعر ص ١١١، والممتع ص ٢١٦.
(٣) من الآية: (١) سورة الشرح.
(٤) ينظر: المحتسب ٣٦٦/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٧٢٣/٢، وشواذ القراءات ص ٥١٧.
(٥) تفسير القرطبي ١٠٩/٢٠.

في مخرجها، فظنّ السامع أنه فتحها[١].

وقال أبو حيان: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـــ(لن) والنصب بـــ(لم) عكس المعروف عند الناس[٢].

١٠. إظهار الحركة بهاء السكت عند الوقف.

الغرض من هاء السكت بيان الحركة الموجودة في الوصل، ولما كان الوقف يُذْهِبُ الحركة، جعل السكت على الهاء وثبتت الحركة قبلها، وتلحق هذه الهاء في الوقف على كل محرك حركة بناء، فلا يجوز أن تزاد بعد حركة إعراب؛ لأنّ الإعراب لا يقتضي حركة بعينها.

قال الثمانيني: "والموضع الذي يختصّ بزيادة هذه الهاء هو أنّه إذا أريد الوقف على حركة بناء – وقد علم أنّ الوقف يزيل الحركة – زيدت الهاء لتسلم الحركة ويُسكت على الهاء، ولا يجوز أن تزاد هذه الهاء بعد حركة إعراب؛ لأنّ الإعراب لا يقتضي حركة بعينها ألا تراه ينتقل فيكون رفعًا ونصبًا وجرًّا، فلمّا لم تتعيّن حركة إعراب لم يلزم المحافظة عليها، ولمّا تعيّنت حركة البناء ولزمت طريقة واحدة لزموا المحافظة على لفظها، فألحقوا الهاء بعد حركة البناء، فقالوا: "كَيْفَهْ" و"أيْنَهْ" و"مُسْلمونَهْ" وقالوا:

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/٧٧٠.
(٢) البحر المحيط ١٠/٥٠٠.

"ارْمِهْ" و"اغْزُهْ" و"اسْعَهْ"" (١).

وتلحق أيضاً بعد ألف الندبة، ونحوها، كقولك: وازيداه. وزيادتُها على ضربين: لازمة وذلك في موضعين :

أحدهما: ما بقي من الأفعال المعتلة على أصل واحد. نحو: عه، ولم يعه.

والثاني: ما الاستفهامية، إذا جرت بإضافة اسم، نحو: قراءة مه؟.

وغيرُ اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد، نحوَ: "لمَه"، و"فِيمَهْ"، و"عَمَّهْ"، ونظائره(٢).

والأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة؛ لأنها إنما زيدت لأجل الوقف والوقف لا يكون إلا على ساكنٍ، ومنه سُمِّيَ وقفًا؛ لأنه وقوف عن الحركة، فتحريكها يناقض الغرض الذي جيء بها من أجله(٣).

قال سيبويه: (ومثل ما ذكرنا قول العرب (إنهْ) وهم يريدون (إنّ) ومعناها أجَلْ).

---

(١) شرح التصريف ص٢٧٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧٤/٥، وشرح ابن الناظم، ص ٥٧٧، والجنى الداني، ص ١٥٢.
(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٦٠/٢ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد

فقد تم البحث – بعون الله وتوفيقه – وتلك أهم نتائجه:

١. يشكل الغرض والتعويل عليه في الأحكام النحوية ظاهرة مهمة لا يُستهان بها في النحو.
٢. أكَّدَ البحثُ على حقيقة مهمة، وهي أنَّ الغرض قد بني عليه كثيرٌ من الأحكام النحوية والتصريفية، وقد اهتمَّ به النحاة ، وعولوا عليه في وجوب الحكم أو منعه أو جوازه.
٣. أثبت البحث أنَّ الغرض له أثر في العدول عن الأصل سواء بالتقديم والتأخير أو الحذف أو غير ذلك كما في تقديم الخبر على المبتدأ، وحذف الفاعل وحذف المفعول.
٤. أكثر الأحكام التي بنيت على الغرض أحكام نحوية جاء أكثرها في المنع، وهذا واضح في المبحث الأول مقارنة بغيره من المباحث، وكذلك في المبحث الأخير من البحث.
٥. أكثر النحاة الذين عولوا على الغرض هم البصريون، وَمَنْ غلبت عليهم النزعة البصرية كأبي علي الفارسي، وابن جني، فلم أقف على مسألة واحدة عول فيها الكوفيون على الغرض، وهذا يدل على أن

البصريين إلى جانب مراعاتهم أدلة النحو المعروفة راعوا أيضا المقاصد والأغراض في إصدار الأحكام النحوية والتصريفية، ولم يغفلوا جانبًا مهمًّا وهو الغرض والقصد.

٦. منع جمهور النحاة وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجثة، وقد أثبت البحث أنه ورد في الحديث النبوي، ولم يستشهد به أحد من النحاة ــ فيما أعلم ــ وفي هذا دليل على جوازه(١).

٧. منع النحاة الجمع بين الهمزة أو التضعيف أو حرف الجر في نقل الفعل اللازم إلى متعدٍ، ويبدو لي أن الأولى أن ذلك جائز لوروده في القراءة القرآنية والحديث النبوي(٢).

٨. أثبت البحث عدم انفراد ابن مالك بمنع حذف عامل المصدر المؤكد كما زعم بعض النحاة، بل سبقه إلى ذلك العلامة ابن جني(٣).

٩. نسب إلى الكوفيين جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت موصوفة والذي نص عليه الفراء وابن خالويه من الكوفيين الجواز مطلقًا(٤).

١٠. خص جمهور النحاة حذف نون التوكيد بالضرورة وقراءة أبي جعفر المنصور «أَلَمْ نَشْرَحَ» بنصب الحاء، وحذف نون التوكيد تزيل حكم اختصاصه بالضرورة(٥).

---

(١) البحث ص ٨، ١٠.
(٢) البحث ص ١٤.
(٣) البحث ص ١٦.
(٤) البحث ص ٣٦.
(٥) البحث ص ٧٤.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ــ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م .
٢. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م .
٣. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الناشر : مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥م .
٤. الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق: محمد أحمد شاكر، وعبد السلام هارون الناشر: دار المعارف ــ مصر ، الطبعة السابعة ١٩٩٣م .
٥. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة،١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.
٦. إعراب ثلاثين سورة لا بن خالويه، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م.
٧. إعراب القراءات الشواذ للعكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزّوز ، الناشر : دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م .

٨. الإغفال لأبي علي الفارسي، وهو المسائل المُصلَّحَة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد، ١٤٢٠هـ .
٩. ألفية ابن مالك، الناشر: مكتبة السنة ــ القاهرة، الطبعة الثانية،١٤٣٣هـ ــ ٢٠٠٣م.
١٠. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطّناحيّ، الناشر: مكتبة الخانجيّ ــ القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ــ١٩٩٢م.
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري الناشر: المكتبة العصرية ــ صيدا ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.
١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
١٣. إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٧م.
١٤. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.
١٥. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م.
١٦. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، الناشر: دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع ــ دمشق،

الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.
١٧. البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل ، الناشر : دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ، طبعة : ١٤٢٠ هـ .
١٨. البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٩. التبصرة والتذكرة لأي علي الصَّيْمَريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٠. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري البغدادي ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٢. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
٢٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٢٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: د. محمّد كامل بركات ، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٢٥. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
٢٦. التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، الناشر وزارة الثقافة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ــ ٢٠٠٤م.
٢٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّماميني، تحقيق: د. محمّد عبد الرحمن المفدي الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ــ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.
٢٩. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق: أ.د. حسن محمود هنداوي، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.
٣٠. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.
٣١. توجيه اللمع لابن الخباز دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام القاهرة، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.
٣٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي ــ

بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٨م.
٣٣. الجامع لأحكام القران للقرطبي تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٤م.
٣٤. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.
٣٥. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، الناشر: دار المأمون للتراث ــ دمشق ــ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.
٣٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: د.عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٧م.
٣٧. الخصائص لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
٣٨. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف ــ القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٩٠م.
٣٩. ديوان تأبط شرا، جمع و تحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، والطبعة الثانية ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م .
٤٠. ديوان طرفة بن العبد الناشر: دار صادر، بيروت بدون تاريخ.

٤١. ديوان العجاج ، تحقيق : د. عبد الحفيظ السطلي، الناشر : مكتبة أطلس ــ دمشق .
٤٢. ديوان الفرزدق، جمع وضبط وتقديم الأستاذ: على فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .
٤٣. رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٤٤. رسالة الحدود للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.
٤٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق : محمد أحمد الخراط، الناشر : مجمع اللغة العربية بدمشق ، عام ١٤١٥هـ .
٤٦. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
٤٧. سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ ــ٢٠٠٠م.
٤٨. السنن الكبرى للنسائي حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م
٤٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م .

٥٠. شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث ــ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠م .
٥١. شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ) .
٥٢. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيّد، والدّكتور: محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر ــ القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.
٥٣. شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عيد، الناشر: مكتبة الإيمان ــ المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م.
٥٤. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٥٥. شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إيّاز، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر، أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
٥٦. شرح الجزولية للأُبَّذي السفر الأول، تحقيق: سعد حمدان محمد الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ ــ ١٤٠٥هـ .
٥٧. شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٠هـ.

٥٨. شرح ديوان الحماسة للتبريزي، الناشر: دار القلم ــ دمشق .
٥٩. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد نور الدين الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ ــ ١٩٧٥م.
٦٠. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق وتقديم: د. عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.
٦١. شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القَسَم دراسة وموازنة ، إعداد : سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م .
٦٢. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م .
٦٣. شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس ــ بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
٦٤. شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٦٥. شرح المفصّل لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب الناشر: منشورات محمد علي بيضون ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٩٩هـ ــ ٢٠٠١ م .

٦٦. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ــ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.

٦٧. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الناشر : المكتبة العصرية ــ الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م .

٦٨. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٠م .

٦٩. شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بنَّاي علوان العليلي، الناشر: مطبعة الآداب ــ النجف الأشرق ــ بغداد ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

٧٠. شواذ القرآءات للكرماني ، تحقيق : شمران العَجلي ، النشر : مؤسسة البلاغ ــ بيروت ــ لبنان .

٧١. شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح لابن مالك، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٧٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة السابعة ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .

٧٣. صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٤. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.
٧٥. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السّيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٧٦. علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٧٧. الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٨. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٧٩. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ــ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨م.
٨٠. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد لوم القرآن للمنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٨١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ، الناشر: دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ .
٨٢. الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد، الناشر مكتبة الآداب ــ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.
٨٣. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر ــ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٨٤. لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ .
٨٥. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: د. فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية ــ الكويت.
٨٦. المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية ــ دمشق، عام النشر: ١٩٨١م.
٨٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة : ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.
٨٨. المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة : علي حيدر، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م ..
٨٩. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني – القاهرة، الطبعة : الأولى، ١٤٠٥

هـ - ١٩٨٥هـ.
٩٠. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، ودار المنار ــ بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
٩١. المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – الأردن، ٢٠٠٢ م .
٩٢. المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع ــ عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م .
٩٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .
٩٤. المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
٩٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ــ ٢٠٠١م.
٩٦. معانى القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ ــ ١٩٩٠م .
٩٧. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي

النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ــ مصر، الطبعة الأولى.

٩٨. معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٩٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله ، الناشر : دار الفكر ــ دمشق، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م.

١٠٠. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٩٩٣م.

١٠١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، الناشر: جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م .

١٠٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني المشهور بالشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م .

١٠٣. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، الناشر: وزارة الثّقافة والإعلام ــ دار الرّشيد للنّشر ــ بغداد١٩٨٢م.

١٠٤. المقتضب للمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب ــ بيروت .

١٠٥. المقرّب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبّوري الناشر مطبعة العاني ــ بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ ــ١٩٧٢م.

١٠٦. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .

١٠٧. الموصل في شرح المفصل للسِّغْناقي (رسالة دكتوراه) من باب الأسماء حتى مبحث الكنايات دراسة وتحقيق، إعداد: أحمد بن حسن بن أحمد نصر، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

١٠٨. موطأ مالك، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

١٠٩. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢ ــ ١٩٩٢م.

١١٠. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد الناشر: دار الشروق ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١ــ ١٤٠١هـ .

١١١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي الناشر : المكتبة التوفيقية ــ مصر .